الحق في التمتع بحياة كريمة

# في مرحلة الشيخوخة

## دليل وضع سياسات مبنية على نهج قائم على الحقوق لكبار السن في المنطقة العربية

UNFPA

HelpAge International

صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) هو منظمة الأمم المتحدة الرائدة المعنية بالصحة الجنسية والإنجابية. مهمتنا العمل من أجل إيجاد عالم يكون فيه كل حمل مرغوبا فيه، وكل ولادة آمنة، ويحقق فيه كل شاب وشابة ما لديهم من إمكانات.

منظمة HelpAge International هي شبكة عالمية من المنظمات التي تدعم حقوق جميع كبار السن ليتمتعوا بحياة كريمة وصحية وآمنة.

# الحق في التمتع بحياة كريمة في مرحلة الشيخوخة
# دليل وضع سياسات مبنية على نهج قائم على الحقوق لكبار السن في المنطقة العربية


الناشر: منظمة HelpAge International ص.ب. 78840،
الطابق الرابع Lower Marsh 35-41 ,7RL SE1 London المملكة المتحدة
هاتف رقم 7778 7278 20 (0) 44+
info@helpage.org
www.helpage.org
جمعية خيرية مسجلة تحت رقم 288180

صور الغلاف الأمامي
السطر 1:فداء القطاطشة - HelpAge Jordan، **فداء القطاطشة** - HelpAge Lebanon، HDC جنوب السودان
السطر 2:HDC جنوب السودان، فداء القطاطشة - HelpAge Jordan
السطر 3:فداء القطاطشة - HelpAge Jordan منظمة عامل الدولية - لبنان ، HDC جنوب السودان
السطر 4: HDC جنوب السودان، علي ابو شنب - جمعية الوداد - قطاع غزة، هيثم معتوق- HelpAge International

تصميم مكتب اللمسة الأخيرة للتصميم



إخلاء مسؤولية: نُشرت هذه الوثيقة بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). ولا تعكس الآراء الواردة في هذا التقرير، وبأي حال من الأحوال، الرأي الرسمي للأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

Copyright © HelpAge International 2021
هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي - غير تجاري - رخصة دولية 4.0 https://creativecommons.org/licenses/by-nc/

يجوز إعادة إصدار أي أجزاء من هذا المنشور دون إذن لأغراض تعليمية وغير ربحية. يرجى الاشارة بوضوح الى منظمة HelpAge International وإرسال نسخة أو رابط إلينا



ISBN 978-1-910743-80-5

## المحتويــات


4 **مقدمة**

5 **الملخص التنفيذي**

7 **1 تقديم**

8 1-1 خلفية

9 2-1 الغرض من الدليل وهيكله

10 3-1 مجالات التركيز في السياسات المتعلقة بالسن

11 4-1 المنهجية

11 **2 المبادىء والمفاهيم والأطر المرتبطة بالنهج القائم على حقوق الانسان**

13 2-1 المبادىء والمفاهيم الرئيسية

13 2-1-أ التزامات حقوق الانسان

15 2-1-ب مبادىء حقوق الانسان

16 2-1-ج الأطر الدولية السارية

19 2-2 مؤشرات التزام الدول العربية بحقوق الانسان

21 2-3 مبادىء النهج القائم على حقوق الانسان

28 **3 النهج القائم على حقوق الانسان والسياسات المتعلقة بالعمر :المسار والنتيجة**

28 3-1 المجالات العشرة التي تتطلب مزيد من الحماية : النتيجة

34 3-2 الخطوات العشر لوضع السياسة : المسار

45 **الإستنتاجات**

47 **المراجع**

# مقدمة

تشكل خطة العمل العربية للشيخوخة (APA 2002) وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (MIPAA 2002) والإستراتيجية العربية الإقليمية للشيخوخة (2019-2029) أطر عمل مناسبة لتشجيع الدول العربية على تطوير وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وطنية تستهدف رفاه كبار السن وحقوقهم. في عام 2020 تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان المكتب الإقليمي للدول العربية مع منظمة HelpAge International لمراجعة ست استراتيجيات وطنية لكبار السن وسياسات تتعلق بالسن للتحقق من موائمتها مع معايير حقوق الإنسان. تم نشر هذه المراجعة في تقرير تحت عنوان "حقوق كبار السن - مراجعة للإستراتيجيات الوطنية لكبار السن في المنطقة العربية". تبين من التحليل وجود جوانب كثيرة في الاستراتيجيات الست التي خضعت للمراجعة من شأنها تعزيز تمتع كبار السن بحقوقهم. ومع ذلك، تم ملاحظة فجوات كبيرة. على الرغم من معالجة بعض عناصر الحقوق محل الاهتمام، لم يتم معالجة كل العناصر. من الفجوات الأخرى الملحوظة نطاق الحقوق المتضمنة، التي اقتصرت على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولم يتم إيلاء اهتمام كافي للحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في المساواة وعدم التمييز، والاستقلالية والوصول إلى العدالة. بُغية تشجيع الدول العربية على تحسين موائمة استراتيجياتها وسياساتها الوطنية المعنية بالشيخوخة، تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان المكتب الإقليمي للدول العربية ومنظمة HelpAge International مجددًا لإصدار هذا الدليل تحت عنوان "الحق في التمتع بحياة كريمة في مرحلة الشيخوخة"، دليل وضع سياسات مبنية على نهج قائم على الحقوق لكبار السن في المنطقة العربية.

باستخدام أمثلة عملية ومجموعة كبيرة من دراسات الحالة، يقدم هذا الدليل أداة عملية لصانعي السياسات من أجل صياغة استراتيجيات جديدة، ومراجعة الاستراتيجيات الحالية، المعنية بالشيخوخة، بُغية تحسين موائمتها مع معايير حقوق الإنسان التي تم صياغتها في مبادرات خطة العمل العربية للشيخوخة وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة والإستراتيجية العربية الإقليمية للشيخوخة. يحتوي الدليل على عدد كبير من المراجع والأمثلة حول إدماج ومشاركة كبار السن في عملية صياغة السياسات ومراجعتها ورصدها، بما يتماشى مع الرؤية التي يتقاسمها كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان المكتب الإقليمي للدول العربية ومنظمة HelpAge International التي تشدد على أن كبار السن الأكثر تأثرًا بسياسات واستراتيجيات الشيخوخة يجب أن يكون لهم دور في تطوير هذه السياسات والاستراتيجيات.

نشجع الدول في المنطقة على استخدام هذا الدليل كمصدر لصياغة استراتيجيات الشيخوخة الوطنية المعنية بكبار السن التي تتبناها، أو إعادة تصميمها أو مراجعتها، بما يتماشى مع معايير ومبادئ حقوق الإنسان ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، نود أن نرحب بأي آراء تقييمية وبمشاركة التجارب المستمدة من هذه الممارسة، حتى نتمكن من الاستمرار في تطوير الدليل على ضوء تنفيذه عمليًا على أرض الواقع.

نود أن نتوجه بالشكر إلى كل من السيدة ميرفت رشماوي، مستشارة حقوق الإنسان، على كتابة هذا الدليل، والسيدة لينا القورة، مستشارة الشيخوخة والنوع الإجتماعي، على التنسيق والمساهمة في هذا الدليل كما نتوجه بالشكر إلى السيدة هالة يوسف، المستشارة الإقليمية للسكان والتنمية، والسيد شكري بن يحيى، أخصائي برنامج السكان والتنمية، و السيدة ثيودورا كاستان، أخصائية برنامج النوع الإجتماعي وحقوق الإنسان والثقافة على توجيهاتهم ومراجعتهم الشاملة لهذا الدليل.

**د. لؤي شبانة**
**المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية**

**كريس مكايفر**
**الممثل الإقليمي لمنظمة HelpAge International في اوراسيا والشرق الأوسط**

# الملخص التنفيذي

لا يزال كبار السن غير مرئيين في القوانين والسياسات والاستراتيجيات والتدابير وجمع البيانات والبحوث وما إلى ذلك. فهم غير قادرين على المشاركة ورفع صوتهم بشكل عام، ناهيك عن التدابير والسياسات التي تهمهم بشكل خاص. غالبًا ما يقود التصور والقوالب النمطية والتمييز غير المباشر أو حتى المباشر الحكومات إلى اتباع نهج قائم على الاحتياجات، بدلاً من نهج يعزز حقوق الإنسان لكبار السن، ويهدف إلى إعمال هذه الحقوق. يهدف هذا الدليل إلى معالجة هذه الفجوة. ويركز على الحاجة إلى اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في سياسات كبار السن. ويبين ضرورة هذا النهج لمواجهة التحديات التي يواجهها كبار السن في حياتهم اليومية. لذلك، يوضح هذا الدليل كيف يمكن لمحتوى السياسات ، والأهم من ذلك، عملية تطوير هذه السياسات ان تستند إلى حقوق الإنسان.

تأتي أهمية هذا الدليل، حيث ستكون معظم البلدان العربية قد بدأت في التحول نحو الشيخوخة بحلول عام 2035 . يشير التحول الى الشيخوخة إلى الفترة الزمنية التي تتحول فيها نسبة كبار السن من 7٪ إلى 14٪ من السكان. وفي الوقت ذاته، يُظهر التحليل أن كبار السن في المنطقة العربية يواجهون تحديات اجتماعية اقتصادية مختلفة. لذلك، أصبحت السياسات القائمة على حقوق الانسان و المتعلقة بكبار السن في البلدان العربية والتي تهدف الى إحراز تقدم نحو إعمال حقوق الانسان لكبار السن ضرورة ملحة.

يكمل هذا الدليل تقرير سابق لتقييم موائمة الاستراتيجيات الوطنية للشيخوخة مع معايير حقوق الانسان: تقرير حقوق كبار السن ، مراجعة للاستراتيجيات الوطنية لكبار السن في المنطقة العربية. يوفر هذا الدليل أدوات عملية لمساعدة حكومات الدول العربية على وضع أو مراجعة سياساتها المتعلقة بالشيخوخة، والتي من شأنها تعزيز إعمال حقوق الإنسان لكبار السن وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

في حين لا توجد معاهدة دولية موحدة ومتخصصة لحقوق الإنسان متعلقة بحقوق كبار السن حتى الآن، فقد صِيغت هذه الحقوق في عدد من المعايير والأطر. الأطر الأربع الإقليمية والدولية واسعة النطاق والتي لها صلة وثيقة هي:

1)خطة التنمية المستدامة 2030

2)المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994ونتائج مراجعته في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين

3)خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة 2002، بالإضافة إلى

4)الاستراتيجية العربية لكبار السن (2019 - 2029)

يتعلق النهج القائم على حقوق الإنسان بشكل أساسي بضمان وفاء الدول بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعزيز قدرات أصحاب الحقوق من اجل تمكينهم من المطالبة بحقوقهم وضمان وسائل تحقيق ذلك. تأسس هذا النهج على القانون الدولي لحقوق الإنسان ويسترشد بالأطر القائمة. بالإضافة إلى الالتزامات العامة حول حظر التمييز، وضمان المساواة وسبل الإنصاف من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ثمة التزامات أخرى محددة على الدول لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها. يمكن تقسيم الالتزام بالوفاء إلى التزامات بالتيسير والتعزيز والتوفير .يجب ان تكون الرعاية والخدمات التي تقدمها الدولة للوفاء بالتزاماتها متاحة، يمكن الوصول إليها، ويجب ان تكون مقبولة وكافية (أو ذات نوعية جيدة).

يرتكز النهج القائم على حقوق الإنسان أيضًا على المبادئ الأساسية التالية: المشاركة والإدماج، والمساءلة وسيادة القانون، وعدم التمييز والمساواة. تعد المشاركة النشطة لكبار السن ضرورية لضمان وضع السياسات من منظور كبار السن وحياتهم المعيشية واحتياجاتهم وأولوياتهم، بالإضافة إلى طموحاتهم، وليس من منظور أشخاص آخرين، والتي قد تشمل الافتراضات والتصورات المسبقة والقوالب النمطية؛ ومن أجل ضمان ذلك، ينبغي استمرارية المشاركة والتشاور المباشر مع كبار السن والمنظمات التي تمثلهم وأن يكونوا جزءًا لا يتجزأ من هذه العملية. يجب أن يتمتع كبار السن الذين يصرحون بأنهم ضحايا انتهاكات الدول لحقوق الإنسان، أو التجاوزات التي ترتكبها الجهات الفاعلة غير الحكومية، بإمكانية الوصول الفعلي إلى العدالة، بغض النظر عمن قد يكون مسؤولًا عن الانتهاكات أو التجاوزات، وبصرف النظر عن الثروة أو السلطة أو الموقع الرسمي أو الحالة أو الوضع داخل الأسرة وغير ذلك. يجب على الدول، لضمان واجبهم في الحماية، اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الانتهاكات ضد كبار السن وتخفيفها باتخاذ تدابير العناية الواجبة، بما في ذلك تحديد المخاطر، والاعتراف بالانتهاكات عند حدوثها، علاوة على التحقيق والملاحقة القضائية.

يقتضي النهج القائم على حقوق الإنسان وجوب قضاء القوانين والسياسات والهيئات العامة على التمييز المباشر وغير المباشر ضد كبار السن، والنهوض بالمساواة. معالجة التمييز الرسمي ليس كافياً لضمان المساواة. لذا، يتطلب القضاء على التمييز ضمان المساواة الموضوعية،أي المساواة الفعلية من خلال إيلاء الإهتمام الكافي للتحيزات والقوالب النمطية التاريخية أو المستمرة. لتحقيق ذلك، من المهم أن تعترف القوانين والسياسات بالتمييز لأسباب متداخلة الجوانب (الذي ينشأ عندما يواجه الأفراد أو الجماعات التمييز لأكثر من سبب من أسباب التمييز المحظورة) وتتصدى لها. ويعتبر نهج دورة الحياة أيضًا وثيق الصلة بشكل خاص، حيث إنه يعترف بالتأثيرات المتسلسلة للأحداث طوال حياة الشخص.لذلك، فإن النهج الذي يأخذ في الاعتبار التمييز لأسباب متداخلة ومتعددة الجوانب خلال دورة الحياة يسمح بإدراك الأثر المتفاقم بشكل خاص للتمييز في سن الشيخوخة.

يجب وضع قوانين واستراتيجيات وسياسات وبرامج للاعتراف والتعجيل بتمتع كبار السن بكافة حقوق الإنسان المعترف بها في القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. الا انه جرى اختيار 10حقوق انسان كونها مجالات تتطلب المزيد من الحماية؛ وهي:

الحق في المساواة وعدم التمييز؛

الحق في الاستقلالية؛

الحق في التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال؛

الحق في الدعم والرعاية للعيش المستقل؛

الحق في الصحة؛

الحق في الوصول إلى العدالة؛

الحق في الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية؛

الحق في العمل؛

الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة؛

والحق في المشاركة في المجتمع.

يقدم الدليل شرحًا موجزًا لمحتوى السياسات المتعلقة بكل مجال من هذه المجالات، كما يوفر تقرير المراجعة مزيدًا من التفصيل.

علاوةً على تحديد محتوى السياسات، ثمة 10 خطوات محددة لعملية وضع السياسة. يجب دمج التزامات الدولة المختلفة ومبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان في دورة وضع السياسات بغية ضمان أن تهدف هذه السياسات إلى إعمال حقوق الإنسان لكبار السن. يستلزم تعميم اهتمامات كبار السن في مختلف الاستراتيجيات والسياسات القطاعية، بشكل أساسي تقييم الآثار المترتبة عليها بالنسبة لكبار السن. كما يجب النظر بشكل منهجي في الروابط بين مختلف مجالات السياسات. لذلك،من المهم ألا يُنظر إلى السياسات المحددة المتعلقة بالشيخوخة على أنها المكان الوحيد لمعالجة قضايا الشيخوخة. بل يجب على الدول دمج قضايا كبار السن وشواغلهم في مجموعة متنوعة من الأطر والاستراتيجيات الوطنية.

تعتبر الخطوات الرئيسية الآتية ذات أهمية محورية لوضع السياسات:

1- تعيين القيادة والآلية الوطنية؛ 2- تحديد الأجندة؛ 3- جمع البيانات وتحليلها؛ 4- وضع السياسات و تصميمها 5- التخطيط؛ 6- احتساب التكلفة؛ 7-الموافقة؛ 8- التمويل 9- التنفيذ؛ 10- الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم.

دمج مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان (المشاركة والإدماج، والمساءلة وسيادة القانون، وعدم التمييز والمساواة) في كل مراحل العملية يمكّن الدول من ادراك التزاماتها؛ و ضمان كفالة كبار السن بشكل أساسي بالوسائل التي تمكّنهم من التمتع بحقوقهم. كما تعد مشاركة كبار السن وإبداء رأيهم في هذه العملية أمرًا محوريًا بشكل خاص.

خلال النقاش ، يستخدم الدليل أمثلة محددة من الدول العربية وغيرها.

# 1

# تمهيـــد

# 1- تمهيد

**"حقوقنا لا تتغير مع تقدمنا في السن؛ بل الذي يتغير هو اعتبار أن النساء والرجال كبار السن يصبحون أقل قيمة للمجتمع .في الوقت الذي يتقدم الأفراد في السن، يواجهون حواجز متزايدة تحول دون مشاركتهم، ويصبحون أكثر اعتمادًا على الآخرين ويفقدون بعضًا من استقلاليتهم الشخصية أو كلها. يمكن لهذه التهديدات التي تتعرض لها كرامتهم أن تجعلهم أكثر عرضة للإهمال وسوء المعاملة، علاوة على انتهاك حقوقهم".**[1]

تُظهر الدلائل اليوم أن عدد السكان من كبار السن في تزايد[2]. في عام 2015، وصلت نسبة الأشخاص الذين بلغت أعمارهم 60 عامًا أو أكثر في كل أنحاء العالم حوالي 12.5% من سكان العالم.[3] بحلول عام 2050، ستزداد هذه النسبة إلى 21.5% من سكان العالم. فمع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية حول العالم، أصبح السكان الأكبر سنًا أكثر تنوعًا من ذي قبل؛ فثمة تنوع واختلاف داخل البلد نفسه، وعبر الحدود، وعلى نطاق عالمي أيضًا. ومع ذلك، غالبًا ما يظل كبار السن غير مرئيين في القوانين والسياسات والبرامج، والتي غالبًا ما تستبعدهم بشكل مباشر أو غير مباشر. فهي تستند في كثير من الأحيان إلى الافتراضات والقوالب النمطية والتي تميز على أساس السن. علاوة على ذلك، غالبًا ما لا تصمم القوانين والسياسات والبرامج بحيث تضمن عدم تعرض كبار السن للتمييز وقدرتهم على المشاركة الكاملة والاندماج في المجتمع وفقًا لقيمهم وتفضيلاتهم. هذا يسلط الضوء على ضرورة صياغة قوانين ووضع سياسات واستراتيجيات وبرامج وخطط مناسبة تتناول حقوق كبار السن واحتياجاتهم وقدراتهم.

> التمييز ضد كبار السن يعني أن المجتمع يميز ضد الأفراد على أساس سنهم. ونتيجة لذلك، لا يستفيد المجتمع استفادة كاملة من آراء كبار السن وتجاربهم وخبراتهم.
> ينبغي إشراك كبار السن وتمكينهم من المشاركة والمساهمة كما يشاؤون لأن ذلك حق أصيل لهم.

سيوضح هذا الدليل أنه من خلال اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالشيخوخة، ستعزز الدول من إعمال حقوق الإنسان لكبار السن، وزيادة احترام و حماية و الوفاء بحقوقهم وكرامتهم ورفاههم، بغض النظر عن من هم أو مكان وجودهم.

## 1.1 خلفية

أفادت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أن الدول العربية، مثل بقية العالم، تشهد زيادة في نسبة كبار السن بين السكان، مدفوعة بانخفاض معدلات الخصوبة وزيادة متوسط العمر المتوقع، إلى جانب هجرة السكان في سن العمل وعودة كبار السن المهاجرين .

قدرت الإسكوا في عام 2017، أن من المتوقع أن تكمل غالبية الدول العربية عملية التحول السكاني نحو الشيخوخة على مدى فترة تمتد من 13 إلى 40 عامًا. تشير عبارة التحول إلى الشيخوخة إلى الفترة الزمنية التي تتحول فيها نسبة كبار السن من 7% إلى 14% من السكان. ستكون معظم الدول العربية قد بدأت في التحول السكاني نحو الشيخوخة بحلول عام 2035. و ستبدأ خمس دول فقط وهي جزر القمر وموريتانيا والصومال والسودان واليمن، التحول في مرحلة ما بعد عام 2050.[4] يظهر تحليل الإسكوا أن كبار السن في المنطقة العربية يواجهون تحديات اجتماعية اقتصادية مختلفة؛ وتشمل أكثرها شيوعًا عدم كفاية الحماية الاجتماعية وأمن الدخل والوصول إلى الرعاية الصحية والدعم. هذا يؤدي إلى امتداد مشاركة كبار السن في سوق العمل بحكم الضرورة وليس كخيار، بشكل رئيسي في القطاع غير الرسمي. تكون هذه التحديات في كثير من الأحيان أكثر حدة في حالة النساء كبيرات السن. غالبًا ما يعاني كبار السن في المنطقة من تحديات أخرى، بما في ذلك الافتقار إلى الخدمات التي تتطلب التخصص والتدريب في طب الشيخوخة، وإمكانية الوصول إلى الأماكن والخدمات العامة ،علاوة على تلبية احتياجاتهم في حالات الطوارئ.[5]

---

1 منظمة HelpAge International "ورقة إحاطة - لجلسة العمل الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة"، 2011، الملخص التنفيذي.

2 تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن كل المجتمعات في العالم في وسط ثورة التعمير . راجع "شيخوخة سكان العالم 2019 - أبرز الملامح" ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، الصفحة 5.

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "الشيخوخة و التنمية"، تقرير التنمية البشرية، 2015.

4 راجع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، "تعزيز خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في الدول العربية" 2019، الصفحة 4.

5 المرجع ذاته، صفحة 5

يأتي هذا الدليل كمتابعة لتقرير التقييم، ويبني على نتائجه وتوصياته.

**سيحتاج كبار السن الذين يعانون من أوضاع محفوفة بالمخاطر أو معرضون لخطر التهميش أو من ذوي الاحتياجات الخاصة لمزيد من الاهتمام. يشمل هذا كبار السن من ذوي الإعاقة، وكبار السن المعرضين للعنف وسوء المعاملة، والنساء كبيرات السن، واللاجئين والمهاجرين، وكبار السن الأكثر عرضة للمخاطر في السياقات الإنسانية (على سبيل المثال بسبب النزاع المسلح).**

تتوقع الإسكوا أن "تتسارع ظاهرة الشيخوخة بشكل كبير على مدى العقود القادمة، مما يمنح البلدان القليل من الوقت للتكيف مع متطلبات السكان كبار السن في ضوء أولويات التنمية المتنافسة، وبشكل خاص ضعف البنية التحتية والمؤسسات والظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية الصعبة".[6]

بدأ عدد من الدول العربية بالفعل في تبني قوانين واستراتيجيات وسياسات. ففي عام 2020 ، نشرت منظمة HelpAge International وصندوق الأمم للسكان **تقرير تقييم مواءمة الاستراتيجيات الوطنية العربية للشيخوخة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان: "حقوق كبار السن، مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للشيخوخة في المنطقة العربية.** (سيشار إليه فيما بعد بـ"تقرير التقييم"). تدعم المراجعة في تقرير التقييم إلى حد كبير النتائج التي توصلت إليها الإسكوا فيما يتعلق بمجالات المخاطر والتهميش. تخلص هذه المراجعة إلى أن هناك الكثير في الاستراتيجيات الحالية للدول العربية التي من شأنها، إذا نُفذت بشكل كامل وفعَّال، أن تعزز تمتع كبار السن بحقوقهم. إلا انه ثمة أيضاً فجوات كبيرة. "على سبيل المثال، الوصول إلى الرعاية التلطيفية غير مشمولة في التدابير المتعلقة بالصحة. كما لا توجد تدابير لضمان ممارسة كبار السن حقهم في الاستقلالية فيما يتعلق بخدمات الرعاية والدعم. وثمة فجوة أخرى، هي نطاق الحقوق المغطاة. حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة، وعلى الرغم من أن الاستراتيجيات تركز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية، إلا أنها تولي اهتماماً محدوداً بالحقوق المدنية والسياسية."[7]

**يجب أن يبدأ الآن اعتماد سياسات فعَّالة شاملة لعدة قطاعات من أجل كبار السن تستند إلى حقوق الإنسان!**

## 2.1 الغرض من الدليل وهيكله

يكمل هذا الدليل تقرير التقييم من خلال توفير أدوات عملية لمساعدة حكومات الدول العربية على وضع أو مراجعة استراتيجياتها وسياساتها المتعلقة بالشيخوخة، والتي تتبنى نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان . يهدف الدليل إلى دعم صانعي السياسات الحكومية في جهودهم لمراجعة السياسات والاستراتيجيات الحالية، ووضع سياسات واستراتيجيات جديدة، حسب الحاجة، تتعلق بالشيخوخة على وجه التحديد، علاوة على مجموعة واسعة من السياسات التي تؤثر على كبار السن، بما يتماشى مع التزاماتهم بموجب معايير حقوق الإنسان الدولية والإقليمية.

6 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، "تعزيز خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في الدول العربية"، 2019، الصفحة 3.

7 منظمة HelpAge International حقوق كبار السن – مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للشيخوخة في المنطقة العربية"، 2020.

## 3.1 مجالات التركيز في السياسات المتعلقة بالسن

يرتبط النهج القائم على حقوق الإنسان بتطوير السياسات وتنفيذها في مرحلتين منفصلتين. يركز الدليل على مرحلة تطوير السياسة، مع الإشارة إلى تنفيذها. يبدأ الدليل ببحث ما هو النهج القائم على حقوق الإنسان، مع التركيز على المفاهيم والمبادئ المهمة. ثم يقدم مزيدًا من المعلومات حول الخطوات المتبعة في تطوير السياسة.

يجب وضع القوانين والاستراتيجيات والسياسات والبرامج لضمان تمتع كبار السن بكل حقوق الإنسان المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومع ذلك , سيركز هذا الدليل على عشرة مجالات من السياسات الوطنية للشيخوخة والتي تعتبر ذات أهمية خاصة لتمكين كبار السن من أن يصبحوا أطرافاً فاعلة نشطة ومدمجة في المجتمع والسماح لهم بالعيش بكرامة والتمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم، بغض النظر عن أعمارهم.

يجب ضمان تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان على قدم المساواة مع أي شخص آخر. يتم اعطاء الأولوية لمجالات خاصة باعتبارها تتطلب مزيدًا من الاهتمام والحماية، ولكنها ليست الحقوق الوحيدة لكبار السن.

**الإطار 1: المجالات العشرة التي تتطلب المزيد من الحماية لحقوق كبار السن**

حدد رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة المعني بالشيخوخة المجالات العشرة الآتية في عام 2016 على أنها تتطلب مزيدًا من الاهتمام[8] وركز تقرير التقييم على هذه القضايا أيضًا:

- الحق في المساواة وعدم التمييز
- الحق في الاستقلالية
- الحق في التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال
- الحق في الرعاية والدعم للعيش المستقل
- الحق في الصحة
- الحق في الوصول إلى العدالة
- الحق في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي
- الحق في العمل
- الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة
- الحق في المشاركة في المجتمع

8 الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة المُشكَّل لغرض تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن، الوارد في "تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة عن جلسة عمله السابعة"، القسم الرابع، الفقرة 29، A/AC.278/2016/2 بتاريخ 23 ديسمبر 2016، متاح على https://undocs.org/A/AC.278/2016/2.

## 4.1 المنهجية

يستنـد هذا الدليـل إلى نتائـج تقرر التقييم. كما يعتمد أيضًا على مراجعة الأدبيات، بما في ذلك مراجعة السياسـات والاستراتيجيـات المتعلقة بالشيخوخة في عدد من البلـدان العربية وغيرها. الا انــه لا يهدف إلى تحليــل هذه السياسـات والاستراتيجيات، حيث قد جرى ذلك بالفعل في تقرير التقييم. كما يحتوي الدليـل على أمثلة من قوانين و سياسـات و استراتيجيـات من الدول العربية ودول أخرى.

يتضمن الدليل أيضًا معلومات من المصادر الآتية:

- المناقشـات والتقاريـر التي قدمها مختلـف الأطــراف المعنيــة، بمــا في ذلك منظمــة HelpAge International ، خــلال الجلســات المختلفة **للفريـق العامل المفتوح العضويــة التابـع للأمم المتحـدة المعنــي بالشيخوخــة؛**

- **عمل الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنســان،** ولا سيمــا التقاريــر السنــويــة حــول المواضيــع المختلفــة؛

- مداولات آليات حقوق الإنسـان الأخرى التابعـة للأمم المتحــدة، بما في ذلك هيئـات المعاهـدات المسؤولة عن الإشــراف على تنفيذ المعاهـدات الدولية لحقوق الإنسان.

يمكــن للمناقشــات التي تجري سنويًا في الفريــق العامل المفتوح العضوية، والتقاريــر التي يقدمها الخبراء ومنظمات المجتمع المدني في الاجتماعات السنويــة؛ بالإضافــة إلى المجتمع المدنــي في الإجتماعات السنويــة؛ بالإضافــة إلى عمل الخبير المستقل، أن تزود صانعي السياسات بوفـرة من المعلومــات والإرشادات التي يمكـن أن تساعـد في وضع السياسات الخاصة بكبار السن.

# 2

# المبادئ والمفاهيم والأطر الرئيسية المرتبطة بالنهج القائم على حقوق الإنسان

# 2. المبادئ والمفاهيم والأطر الرئيسية المرتبطة بالنهج القائم على حقوق الإنسان

## 1.2 المبادئ والمفاهيم الرئيسية

سيقدم هذا القسم المفاهيم والمبادئ الرئيسية لحقوق الإنسان بما في ذلك تلك المتعلقة بطبيعة التزامات الدول، والأطر ذات الصلة بالنهج القائم على حقوق الإنسان، مع التركيز على الأطر المتعلقة بكبار السن.

### 1.2-أ التزامات حقوق الإنسان

يفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات قانونية واضحة على الدول بمجرد أن تصبح أطرافًا في معاهدات حقوق الإنسان.

يتعلق النهج القائم على حقوق الإنسان بشكل أساسي بضمان وفاء الدول بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما يتعلق الأمر أيضًا ببناء قدرات أصحاب الحقوق للمطالبة بحقوقهم.

**لا تستند التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان إلى التزامات أخلاقية كما هي ليست مسألة خيار؛ بل هي مُلزمة بصورة قانونية بموجب القانون الدولي.**

**إن التزامات الدول ملزمة لكل هيئات وسلطات الدولة. وهي تتعلق بالفروع الثلاثة للحكومة فضلًا عن مؤسسات الدولة المستقلة. كما إنها ملزمة أيضًا على كل المستويات ولكل فرد يعمل في جهاز الدولة على المستويات المحلية والمركزية والوطنية.**

بالإضافة إلى الالتزامات العامة بحظر التمييز، وضمان المساواة وسبل الإنصاف من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ثمة التزامات محددة على الدول **لاحترام** حقوق الإنسان **وحمايتها** و **الوفاء** بها.

الإلتزام باحترام حقوق الإنسان

يعتبر الإلتزام بإحترام حقوق الإنسان التزام فوري ولا يمكن تأجيله لأي سبب من الأسباب. فهو يتطلب من الدول الامتناع عن التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في التمتع بالحقوق. وهذا يعني أنه يجب على الدول ألا تنخرط في أي ممارسات أو أنشطة تَحْرم أو تَحِد من الوصول المتساوي إلى الحقوق؛ بما في ذلك التدخل التعسفي أو غير المعقول في الترتيبات التي يتخذها الأشخاص للتمتع بحقوقهم؛ علاوة على التدخل التعسفي أو غير المعقول في المنظمات التي أنشأها الأفراد أو الهيئات الاعتبارية للمساعدة في تمكينهم من التمتع بالحقوق. وتشمل هذه الجمعيات الخيرية المجتمعية، والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

**مثال:**

يجب على الدول الامتناع عن التدخل في الأنشطة أو المنظمات التي أُنشئت لتقديم الخدمات لكبار السن، بما في ذلك الجمعيات الخيرية أو النوادي أو العيادات المتخصصة أو مقدمي الدورات التدريبية أو المراكز، بطريقة تمنع أو تَحِد من قدرتها على توفير تلك الخدمات.

الإلتزام بحماية حقوق الإنسان

يتطلب هذا من الدول اتخاذ إجراءات لحماية الأشخاص من تجاوزات حقوق الإنسان من قبل أطراف فاعلة خاصة. والأطراف الفاعلة الخاصة هذه تشمل الأفراد والجماعات والقطاع الخاص بما في ذلك الشركات ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص والجماعات المسلحة. وبالتالي، فإن الالتزام بالحماية يتطلب من الدول أن تنظم وتراقب وتحقق وتتخذ الإجراءات ضد أي تجاوزات يرتكبها أي من هذه الجهات الخاصة.

من المهم التأكيد على أن التزامات الدول وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان لا تتوقف عند خصخصة تقديم السلع والخدمات. بل يجب أن تضمن الدول أن مقدمي السلع والخدمات من القطاع الخاص يعملون بطريقة تتفق مع حقوق الإنسان.

كما يجب على الدول توضيح توقعاتها المرجوة بأن يحترم مقدمو الخدمات حقوق الإنسان من خلال اعتماد القوانين والسياسات. علاوة على ذلك ايضاً، يجب على الدول أن تضمن قدرتها على الإشراف الفعال على أنشطة المؤسسات، بما في ذلك من خلال توفير آليات رصد ومساءلة مستقلة مناسبة ومن جانبها، يتعين على المؤسسات التجارية ومقدمي السلع والخدمات من القطاع الخاص احترام حقوق الإنسان.
هذا يعني أنه لا ينبغي لهم التعدي على حقوق الآخرين، ويجب أن يعالجوا الآثار السلبية على حقوق الإنسان التي تنجم عن دورهم.

**مثال:**
**يجب على الدول أن تتبنى قوانين وسياسات لتنظيم المستشفيات الخاصة وهيئات تقديم الخدمات، مثل دور كبار السن. كما يجب على الشركات ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص وضع آليات للشكوى من تأثير أفعالهم.**

## الالتزام بالوفاء بحقوق الإنسان

يتطلب هذا من الدول اتخاذ كل التدابير اللازمة الموجهة نحو الإعمال الكامل للحقوق. يشمل هذا اتخاذ التدابير التشريعية، والإدارية، والقضائية، وتوفير الموازنات، و التدابير الترويجية المناسبة وغيرها من التدابير، فضلًا عن ضمان توفير الخدمات المطلوبة.
يمكن تقسيم الالتزام بالوفاء إلى التزامات:
التيسير والتعزيز والتوفير. يجب أن تكون الخدمات التي تقدمها الدولة بموجب الالتزام بالوفاء متوفرة ويمكن الوصول إليها ومقبولة وكافية.

**الالتزام بالتيسير:** يتطلب ذلك من الدول اتخاذ تدابير لمساعدة الأفراد والمجتمعات على التمتع بحقوقهم. يجب على الدول الاعتراف بحقوق كبار السن من خلال القوانين والسياسات واللوائح من أجل تمكينهم من المطالبة بحقوقهم.

يُعرف التزام الدول بـ "الاحترام" بالالتزام السلبي (تلتزم الدول بعدم القيام بإجراء ما)، في حين تُعرف الالتزامات "بالحماية" و"الوفاء" بالالتزامات الإيجابية، لأنها تتطلب من الدول اتخاذ إجراءات.

**الالتزام بالتعزيز:** يتطلب ذلك من الدول ضمان وجود تعليم وتدريب وإعلام وتوعية عامة مناسبة بشأن الحقوق وكيفية التمتع بها، على سبيل المثال لموظفي القطاع الصحي وهيئة تفتيش العمل وإنفاذ القانون.

**الالتزام بالتوفير:** يشمل ذلك إنشاء الأنظمة والسلع والخدمات وكذلك توفير المزايا والحماية لتمكين الأفراد من التمتع بحقوقهم. كما يجب على الدولة أن تضمن التزام الخدمات التي تقدمها بمعايير معينة وتخدم احتياجات كبار السن. يجب أن تكون هذه:

متوفرة: هل الخدمات متوفرة لكبار السن؟
هذا يتعلق بما إذا كانت الخدمات موجودة أم لا.

يمكن الوصول لها: هل يستطيع كبار السن الوصول إلى الخدمات؟ يشير هذا إلى (1) إمكانية الوصول المادي: ما مدى بُعد الخدمات؟ هل يستطيع كبار السن الوصول الى الخدمات بسهولة؟ هل المباني التي تقدم فيها الخدمات يسهل الوصول لها من قبل كبار السن بشكل عام وكبار السن ذوي الإعاقة بشكل خاص؟ (2) إمكانية الوصول الاقتصادي: هل الخدمات مجانية، إذا لم يكن الأمر كذلك، فهل هي ميسورة التكلفة ؟ هل هناك صناديق للمساعدة المالية يمكن لكبار السن التقدم لها من أجل الحصول على مساعدة مالية للوصول إلى الخدمات؟ هل يسهل الوصول إلى هذه الأموال لكل كبار السن بغض النظر عن أعمارهم أو تعليمهم أو أي خلفيات أخرى من هذا القبيل.

**مقبولة:** هل تؤخذ احتياجات وتفضيلات كبار السن في الاعتبار عند تقديم الخدمات؟

**كافية: تشير** هذه إلى جودة الخدمات: هل هي مناسبة وذات نوعية جيدة؟

من خلال تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي، يجب على الدول أن تضمن أن مسؤوليها، بغض النظر عن دورهـم، وأينما عملوا وعلى أي مستوى، لا ينتهكون حقوق الإنسان. بل يجب أيضًا على الدول منـع الانتهاكات التي يرتكبها مسؤوليها والتحقيق فيها ومعالجتها.

## 1.2-ب مبادئ حقوق الإنسان

أثناء اتخاذ التدابير ووضع السياسات لضمان تمتع كبار السن بحقـوق الإنسـان الخاصـة بهم، يجب على الدول احتـرام المبـادئ الرئيسية التي تميز حقـوق الإنسان. يعد ضمان هذه المبادئ أمرًا أساسيًا لضمان استناد السياسـات إلى حقوق الإنسان.

> الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضـاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. (ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

### متأصلة فينا

يستهل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالتأكيد على الكرامة المتأصلة والمساواة في الحقوق للجميع. الحقوق ملك لكل فرد لأنهم بشر. نحن جميعا ولدنا معهم. فهذه الحقوق لا تُمنح لنا من خلال القوانين والسياسات، غير انه يتم الإعتراف بها وتنظيمها بواسطة الدساتير والقوانين والسياسات والاستراتيجيات والتدابير.

### عالمية

كل شخص، في كل مكان في العالم، ولد بنفس حقوق الإنسان. يجب أن يتمتع كبار السن بنفس الحقـوق التـي يتمتـع بها الآخرون دون تمييز، بغض النظر عن هويتهـم ومكان معيشتهم وأعمارهم وبصرف النظر عن ثرواتهـم أو أصلهم العرقي أو دينهـم أو رأيهم السياسـي أو أي صفات أخرى من هذا القبيل.

### غير قابل للتجزئة

لا يمكن فصل كل حق من حقوق الإنسان عن الحقـوق الأخرى. تعتمد الحقوق أيضًا على بعضها البعض، وهي أيضًا ذات وضع متساوٍ. لذلك، لا يوجد تسلسـل هرمي للحقو ق .

يجب أن تُكفل كل حقوق الإنسان الخاصة بكبار السن: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة والمدنية والسياسيـة. إن الاعتـراف ببعـض جوانـب الحقـوق الاقتصادية و الاجتماعية، مثل جوانب مختارة من الحق في الصحـة والضمـان الاجتماعـي، وعـدم الاعتـراف بالحقـوق الأخـرى، يتعـارض مع الالتزامـات بموجـب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

### الإطار 2: القيود أثناء جائحة كوفيد-19: ضرورة تقييم الأثر على كبار السن

وضعت منظمة HelpAge International سبعة مبادئ لتقييم التدابير الصحية التي قدمت في كل أنحاء العالم تصديًا لجائحة كوفيد-19. تتطلب هذه المبادئ احترام وضمان 1) الكرامة؛ 2) عدم التمييز، 3) المساواة؛ 4) الاستقلالية؛ 5) المُساءلة؛ 6) المشاركة؛ و7) التناسب.[9]

يجب تقييم الأثر المباشر وغير المباشر للتدابير المعتمدة في أي حالة على كبار السن. على سبيل المثال، القيود المفروضة على التنقل التي اعتمدتها الدول في كافة أنحاء العالم لا تأخذ في الاعتبار التنوع بين كبار السن، ولم تخضع للتحديث في ضوء الأدلة الطبية. لا تأخذ التدابير في الاعتبار التأثير السلبي لفترات العزلة الطويلة على الرفاه الجسدي والعقلي والإدراكي لكبار السن. فهي تترك العديد من كبار السن غير قادرين على الوصول إلى الخدمات الطبية أو الحصول على الرعاية والدعم الضروري، أو المعاشات التقاعدية، أو العمل، أو الغذاء، أو وسائل الدعم، أو الحماية الاجتماعية، أو غير ذلك من الأساسيات لضمان مستوى معيشي لائق.[10]

من المهم الاعتراف بأن التقييم الكامل غير ممكن بسبب محدودية البيانات والأدلة المتاحة فيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 على كبار السن. كشفت جائحة كوفيد-19عن ثغرات في قدرة النظم على الصمود، علاوة على استجابة النظم والسياسات لتلبية احتياجات كبار السن. يؤدي هذا الى جانب تأثير الوباء الى تعرض كبار السن ومن يعانون من ظروف صحية لأمراض بدنية وعقلية وخيمة ومن ثم الوفاة. كما ادى عجز كبار السن عن الهروب ممن يسيئون إليهم أثناء انتشار الوباء إلى خلق مزيد من الفرص لارتكاب أعمال العنف وسوء المعاملة والإهمال. وقد تكثفت المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص في السياقات الإنسانية وحالات النزوح، حيث قامت بعض تدابير الرقابة بالتمييز ضد اللاجئين والنازحين داخليًا والمهاجرين. وبشكل عام، لا تزال الأدلة والبيانات المتعلقة بتأثير جائحة كوفيد-19 على صوت كبار السن وكرامتهم وحقوقهم محدودة للغاية، كما ان التحليلات ما زالت ضئيلة عن كيفية تأثر حقوق كبار السن بالتدابير التمييزية القائمة على السن والتي فُرضت خلال فترة انتشار الوباء.[11]

## 1.2.ج الأطر الدولية السارية

### لا يوجد حتى اليوم معاهدة دولية لحقوق الإنسان موحدة ومتخصصة بشأن حقوق كبار السن

هناك ثلاثة أطر دولية واسعة النطاق ذات صلة خاصة بالسياسات القائمة على حقوق الإنسان المتعلقة بكبار السن.[12]

تعتبر محتويات هذه الأطر، إلى جانب المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مهمة لتوجيه محتوى السياسات الخاصة بكبار السن.

هذه الأطر هي: 1) خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ 2) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994 ونتائج مراجعته في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين؛ 3) خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، والتي اعتُمدت في الجمعية الدولية الثانية للشيخوخة عام 2002. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الاستراتيجية العربية لكبار السن (2019-2029)، التي اعتمدتها جامعة الدول العربية،إرشادات مفصلة لكل الدول العربية.

9 منظمة HelpAge International "سبعة مبادئ لاستجابة الصحة العامة القائمة على الحقوق لـ جائحة كوفيد-19"، 2020.

10 "حان الوقت لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق كبار السن - كيف أظهرت جائحة كوفيد-19 ضرورة حماية حقوقنا في سن الشيخوخة"، أغسطس 2020.

11 لمزيد من التفاصيل، راجع "تحمل العبء الأكبر، تأثير جائحة كوفيد-19 على كبار السن في منطقة أوراسيا والشرق الأوسط - رؤى من عام 2020"، منظمة HelpAge International

12 ثمة أيضًا مجموعة واسعة من الأطر الأخرى لكل مجال ضمن هذا (على سبيل المثال الصحة والحماية الاجتماعية والعمل، وما إلى ذلك).

تعهد المجتمع الدولي في قرار الجمعية العامة رقم 1/70: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" بأن أحد المبادئ الأساسية للخطة هو الشمولية، **وأن لا يتخلف أحد عن الركب**

### خطة التنمية المستدامة لعام 2030

توفر خطة عام 2030 إطارًا مهمًا للغاية لوضع السياسات الخاصة بكبار السن. يسمح النهج القائم على حقوق الإنسان بتفسير الأهداف وغاياتها من منظور كبار السن.

يقر الإعلان بأهمية تمكين كبار السن ومشاركتهم على وجه الخصوص؛[13] وغالبًا ما يتضمن هذا الإعلان إشارات إلى كل الأشخاص والرجال والنساء من كل الأعمار. الأهم من ذلك، تقوم خطة التنمية على التعهد بعدم ترك احد خلف الركب. في كثير من الأحيان، يكون كبار السن من بين أولئك الذين تخلفوا عن الركب، بما في ذلك أولئك الذين يلازمون منازلهم أو يعانون من الفقر أو يعيشون في أزمات إنسانية. جزء من السبب هو أن جمع البيانات لرصد التقدم المحرز في الشيخوخة ضعيف، و لاتشمل التصنيف على أساس السن عبر العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. لذا، فإن لهذا تأثير كبير على التخطيط لمعالجة الثغرات.

### الإطار 3: أهداف التنمية المستدامة وكبار السن

جميع أهداف التنمية المستدامة تعتبر مهمة وذات صلة بكبار السن. تسلط منظمة HelpAge International الضوء على عدد منها نظرًا لأهميتها الخاصة:[14]

- القضاء على الفقر في سن الشيخوخة وضمان الحماية الاجتماعية للكل (هدف التنمية المستدامة رقم 1).
- التمكين من الشيخوخة الصحية والرفاه والوصول إلى خدمات الصحة، علاوة على الحصول على الرعاية (هدف التنمية المستدامة رقم 3).
- تعزيز التعلم مدى الحياة (هدف التنمية المستدامة رقم 4).
- ضمان المساواة بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة رقم 5).
- تعزيز العمل اللائق للأفراد من كل الأعمار (هدف التنمية المستدامة رقم 8).
- الحد من عدم المساواة وإنهاء التمييز في الحياة المتقدمة (هدف التنمية المستدامة رقم 10).
- بناء مدن ومجتمعات دامجة ويمكن الوصول إليها (هدف التنمية المستدامة رقم 11).

### المؤتمر الدولي للسكان و التنمية

في عام 1994، اعتمد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي انعقد في القاهرة – مصر، برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي عام 2019، اجتمع المجتمع الدولي، بعد 25 عاماً من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في نيروبي - كينيا لقياس التقدم المحرز (الذي أصبح يُعرف باسم الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية). خلصت الوثيقة الختامية للذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى أن "السياسات الشاملة ينبغي أن تدعم حقوق كبار السن وتساعد في الاستعداد لعالم يتسم بالشيخوخة".

13 راجع الفقرة 23 من قرار الجمعية العامة رقم 1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

14 لمزيد من التفاصيل، راجع منظمة HelpAge International " الشيخوخة وأهداف التنمية المستدامة : رسائل رئيسية لضمان سياسات مراعية للعمر.

كما سُلـط الضـوء على العديد من القضايا، بما في ذلك أن البيانات المتعلقة بكبار السن محدودة، وأن الفقـر والتمييز والعنـف الذي يؤثر على كبـار السن، وخصوصاً النساء كبيرات السن، لم يُدرس بشكل جدي. كما شدد المؤتمر على الحاجة الملحة لإجراء بحث نوعـي وكمي عن كبـار السـن لفهم كيفية تلبية احتياجاتهم؛ وجرى التأكيد على ضـرورة تقييم خيارات الرعاية طويلة الأجل واسعة النطاق.[15]

## خطة عمل مدريد

في عـام 2002، اعتُمـدت خطة عمـل مدريـد الدوليـة المتعلقـة بالشيخوخـة في الجمعيـة العالمية الثانيـة للشيخوخة.

كان الغرض من ذلك هو تمكيـن البلدان من مواجهة التحديات والاستفادة من فرص شيخوخة السكـان لتعزيز التنمية.

كانت خطة عمـل مدريـد الدولية المتعلقـة بالشيخوخـة نقطـة تحـول تظهـر كيف يمكـن للمجتمـع الدولي أن يتصدى للتحديات الرئيسية لكبار السن بطريقة مرتبطة بإطار عمل حقوق الإنسان الحالي.[16]

يعرض الجدول الآتي التوجهات ذات الأولوية والقضايا التي حُددت في خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة.

**الإطار 4: التوجهات والقضايا ذات الأولوية في خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة**

| التوجهات ذات الأولوية | القضايا |
|---|---|
| **التوجه الأول ذو الأولوية :** كبار السن و التنمية | القضية ١: المشاركة النشطة في المجتمع والتنمية<br>القضية ٢: العمل وشيخوخة قوة العمل<br>القضية ٣: التنمية الريفية والهجرة والتحضر<br>القضية ٤: الوصول إلى المعرفة والتعليم والتدريب<br>القضية ٥: التضامن بين الأجيال<br>القضية ٦: القضاء على الفقر<br>القضية ٧: تأمين الدخل والحماية الاجتماعية/ الضمان الاجتماعي والوقاية من الفقر<br>القضية ٨: حالات الطوارئ |
| **التوجه الثاني ذو الأولوية :** توفير الخدمات الصحية في سن الشيخوخة | القضية ١: تعزيز الصحة والرفاه طوال الحياة<br>القضية ٢: توفير خدمات الرعاية الصحية للجميع وعلى قدم المساواة<br>القضية ٣: كبار السن وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)<br>القضية ٤: تدريب مقدمي الرعاية والمختصين الصحيين<br>القضية ٥: احتياجات كبار السن في مجال الصحة العقلية<br>القضية ٦: كبار السن والإعاقة |
| **التوجه الثالث ذو الأولوية :** كفالة تهيئة بيئة تمكينية وداعمة | القضية ١: السكن والبيئة المعيشية<br>القضية ٢: الرعاية ودعم مقدمي الرعاية<br>القضية ٣: الإهمال وسوء المعاملة والعنف<br>القضية ٤: الصور المتعلقة بالشيخوخة |

15 صندوق الأمم المتحدة للسكان "تسريع الوعد - تقرير قمة نيروبي في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية". للحصول على النص الكامل للمبادئ وكذلك النص الكامل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، راجع "تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"، القاهرة، 5-13 سبتمبر 1994

16 للحصول على تفاصيل حول خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، بما في ذلك التوجهات ذات الأولوية والقضايا والأهداف والإجراءات، يرجى الاطلاع على إدارة الشؤون السياسية والاجتماعية بالأمم المتحدة - الشيخوخة، "خطة عمل مدريد وتنفيذها".

تركز الاستراتيجية العربية، التي وضعتها جامعة الدول العربية وأقرتها على مستوى القمة في عام 2019، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ،المكتب الإقليمي للدول العربية وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، على خمسة محاور أو مواضيع رئيسية، والتي تغطي معًا عددًا من الحقوق الهامة لكبار السن. تعتمد هذه الاستراتيجية لغة تؤكد على حقوق الإنسان، وتضع كبار السن كأصحاب حقوق، والدول بصفتها اصحاب المسؤوليات عن هذه الحقوق.

كما تؤكد الاستراتيجية على عدم كفاية البيانات والمعلومات حول واقع حياة كبار السن في الدول العربية؛ فهي تتبنى شعار **"كبار السن: عطاء مستمر وحقوق مكفولة"**.

### الإطار 5: الإستراتيجية العربية الإقليمية لكبار السن

تقوم الاستراتيجية الإقليمية العربية حول خمسة محاور رئيسية هي:[17]

(١) مكانة كبار السن وأوضاعهم الاجتماعية والمعيشية
(٢) الأوضاع الصحية لكبار السن
(٣) المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكبار السن
(٤) كبار السن في ظروف الصراعات واختلال الأمن
(٥) الإعلام في خدمة صورة كبار السن و قضاياهم.

## 2.2 مؤشرات التزام الدول العربية بحقوق الإنسان

هناك العديد من المؤشرات على التزام الدول العربية بالمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. لذلك، يجب على الدول العربية، بغض النظر عن حجمها أو نظامها السياسي أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو خصائص سكانها أو أي محددات أخرى من هذا القبيل، أن تؤسس قوانينها واستراتيجياتها وسياساتها وتدابيرها على التزاماتها الملزمة في مجال حقوق الإنسان. فيما يلي أمثلة مختارة:

- كل دولة عربية هي طرف في عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.[18]
- لقد عكست كل دولة عربية عددًا من حقوق الإنسان في دستورها أو تشريعاتها الأخرى. وتشير المحاكم الوطنية بشكل متزايد إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان في أحكامها، مما يظهر أن هذه المعايير قابلة للتطبيق على المستويات الوطنية.[19]
- تتفاعل جميع الدول العربية مع مختلف هيئات وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال التقارير حول تنفيذها لالتزاماتها وفقًا للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ومن خلال الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.[20]

17راجع صندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية، "كبار السن وفيروس كورونا (كوفيد-19)في المنطقة العربية: عدم ترك أحد خلف الركب".

18 للاطلاع على حالة تصديق الدول العربية على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، راجع https://indicators.ohchr.org

19 راجع على سبيل المثال "الإجتهادات القضائية العربية في تطبيق الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان"، معهد راؤول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، 2016.

20 للحصول على معلومات حول انخراط الدول العربية في الآليات الدولية لحقوق الإنسان، راجع https://www.ohchr.org/EN/Countries/MenaRegion/Pages/MenaRegionIndex.aspx

- تتبنى العديد من الدول العربية خطط عمل أو استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. وتشير العديد من الدول في هذه الخطط والإستراتيجيات إلى حقوق الإنسان.
- صادقت 16دولة عربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان حتى نهاية ديسمبر 2020. وهي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، السعودية السودان، سوريا، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا.، مصر، موريتانيا، اليمن.[21]
- صادقت كل الدول العربية في إفريقيا، باستثناء المغرب، على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.[22]

### مثال 1: الخطة الإستراتيجية الوطنية لقطاع كبار السن في فلسطين 2021-2026 [23]

تشير استراتيجية فلسطين بشكل مباشر إلى التزامات دولة فلسطين بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، كما ينعكس ذلك في دستور فلسطين. فهي توضح بالتفصيل عددًا من الحقوق الواردة في الدستور. تشير الاستراتيجية أيضًا إلى عدد من الأطر الدولية والإقليمية بما في ذلك المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، والاستراتيجية العربية لكبار السن (2019-2029). كما تؤكد استراتيجية فلسطين على هدف السلطة الفلسطينية الوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه كبار السن، وتؤكد أن كبار السن يجب أن يتمتعوا بكل حقوق الإنسان الخاصة بهم.

هناك إشارة محددة لكبار السن في الميثاق العربي لحقوق الإنسان. تلزم المادة 33 (2) الدولة والمجتمع بضمان: "حماية الأسرة وتقوية أواصرها وحماية الأفراد داخلها وحظر مختلف أشكال العنف وإساءة المعاملة بين أعضائها، وبخاصة ضد المرأة والطفل. كما تكفل للأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة الحماية والرعاية اللازمتين وتكفل أيضا للناشئين والشباب أكبر فرص التنمية البدنية والعقلية. "من المؤسف أن هذا هو النص الوحيد الذي تناول ضرورة حماية كبار السن، ويجمعهم مع الفئات الأخرى التي تواجه مخاطر إضافية وتهميشًا.

ومع ذلك، من المهم التأكيد على أنه يجب كفالة جميع الحقوق المنصوص عليها في الميثاق لكبار السن مثل المجموعات السكانية الأخرى.

### مثال 2: أهمية تكريس حقوق كبار السن في القوانين

بين تقرير التقييم أن بعض الاستراتيجيات والقوانين في الدول العربية تتطلب وضع إطار تشريعي خاص بحقوق كبار السن، على سبيل المثال الاستراتيجية المصرية. يعتبر تيسير بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة لكبار السن ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأردنية، لكنها تقتصر على تعزيز مساهمتهم في التنمية ، و توفير الرعاية الصحية و الاجتماعية ، و بيئة مادية داعمة لهم.

تتضمن استراتيجية المملكة العربية السعودية إصدار تشريعات تضمن حماية كبار السن وتجريم إساءة معاملتهم على مستوى الأسرة والمجتمع. كما يكفل القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة تمتع كبار السن بحقوقهم وحرياتهم الأساسية التي يكفلها الدستور والتشريعات النافذة.[24]

21 الدول العربية التي لم تصادق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان (حتى أكتوبر 2021) هي تونس والمغرب وعُمان والصومال وجيبوتي وجزر القمر

22 راجع قائمة التصديق على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، متاحة على https://www.achpr.org/ratificationtable

23 الخطة الإستراتيجية الوطنية لقطاع كبار السن في فلسطين (2021-2026).

24 تقرير التقييم، القسم 4-1-1.

## 3.2 مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان

العناصر الرئيسية الثلاث للنهج القائم على حقوق الإنسان لكبار السن هي:

1- الاعتراف بكبار السن بوصفهم أصحاب حقوق، والدولة هي الجهة المسؤولة عن تلك الحقوق.

2- دعم كبار السن للمطالبة بحقوقهم؛ و

3- تحسين قدرة الدول، بصفتها جهات مسؤولة، على الوفاء بالتزاماتها تجاه كبار السن.

يرتكز النهج القائم على حقوق الإنسان على مبادئ أساسية: المشاركة والإدماج ( participation and inclusion) المساءلة وسيادة القانون ( Accountability and rule of law) وعدم التمييز والمساواة ( non-discrimination and equality) ويستخدم مختصر PANE للدلالة على هذه المبادىء.[25]

يستلزم النهج القائم على حقوق الإنسان لكبار السن اتخاذ تدابير فعَّالة لإنهاء التمييز ضد كبار السن على أساس السن، ولضمان كرامتهم ورفاههم.

تهدف السياسات القائمة على حقوق الإنسان الى تغيير الطريقة التي ينظر بها الأفراد والمجتمعات والحكومات إلى كبار السن، من الضعفاء، من هم بحاجة الى الحماية، والمتلقين الفعالين و غير الفعالين للرعاية والمساعدة، وعبء وشيك على أنظمة الرعاية والاقتصادات، الى المساهمين النشطين في مجتمعهم. في هذا النهج، يتمتع كبار السن بحقوق، وعلى الدولة التزامات.يجب أن يكون صوت كبار السن محوريا في النهج القائم على حقوق الإنسان .

**الإطار 6: أمثلة على النهج القائم على الاحتياجات مقابل النهج القائم على الحقوق**

| النهج القائم على الاحتياجات | النهج القائم على الحقوق |
|---|---|
| تُقدم الخدمات والمزايا لأن كبار السن يحتاجون إليها. لكن بالإمكان تقييدها أو سحبها من اجل اعطاء الأولوية لآخرين من السكان. | يُكفل لكبار السن الحقوق على قدم المساواة مع الآخرين لأن هذه الحقوق متأصلة فيهم، كما يحق لهم التمتع بها مثل الآخرين. |
| لا توجد برامج للتعليم المستمر لكبار السن لأنهم لا يحتاجون إليها. | توضع برامج للتعلم والتدريب والتعليم مدى الحياة، ويستفيد منها كبار السن بشكل فعَّال. |
| لا يسمح لكبار السن بالعمل بعد سن معينة لافتراض أنهم على درجة كبيرة من الضعف والتقدم في العمر بحيث لا يستطيعون العمل. | يُسمح لكبار السن بالعمل ويتم دعمهم للقيام بذلك واختيار عملهم طالما أنهم يرغبون في ذلك. ويتم الاعتراف بأهمية خبرتهم. |
| لا يُسمح لكبار السن بالترشح للمناصب العامة بسبب افتراض أنهم لن يتمتعوا بالقدرة العقلية للقيام بذلك. | يمكن لكبار السن الترشح لشغل مناصب عامة وتوليها دون حدود عمرية لأن لهم حقًا أساسيًا في المشاركة العامة. تعتبر تجربتهم السابقة ذات قيمة. |
| لن تستفيد النساء كبيرات السن اللاتي لم يكن لديهن عمل سابق من معاش الدولة. لا يعطى الدور الرعائي قيمة متساوية لقيمة العمل المدفوع الأجر | سيتمتع كبار السن من النساء والرجال بنفس المعاش التقاعدي الشامل. يُحسب الدور الرعائي غير مدفوع الأجر للنساء على قدم المساواة مع العمل المدفوع الأجر للرجال. |

25 يرتكز النهج القائم على حقوق الإنسان على مبادئ أساسية: المشاركة والإدماج ، المساءلة وسيادة القانون، وعدم التمييز والمساواة ويستخدم مختصر PANE بالإنجليزية للدلالة على هذه المبادىء.

## المشاركة والإدماج

تعد المشاركة النشطة لكبار السن ضرورية لضمان وضع السياسات من منظور كبار السن وحياتهم المعيشية واحتياجاتهم وأولوياتهم وطموحاتهم، وليس من منظور الآخرين، والتي قد تشمل الافتراضات والتصورات المسبقة والقوالب النمطية. تعد مشاركة كبار السن في صياغة السياسات العامة المتعلقة باحتياجاتهم وشواغلهم الخاصة وتنفيذها وتقييمها جزءًا لا يتجزأ من حقهم في المشاركة العامة، المعترف بها في القانون الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان، ولا سيما المادة 25 (أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:
" لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:
(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية".

**لا ينبغي أن تكون مشاركة كبار السن والتشاور معهم ومع المنظمات التي تمثلهم حدثًا لمرة واحدة. يجب أن تكون هذه العملية مستمرة، ويجب أيضًا أن تكون مندمجة في العمليات. من الضروري التأكد من أن صوتهم محوري.**

لضمان استناد السياسات والاستراتيجيات إلى حقوق الإنسان، ومعالجة واقع كبار السن، من الضروري أن تستند إلى المشاركة الفعالة لكبار السن وممثليهم في مختلف المراحل. تتطلب مشاركة كبار السن تسهيل أو دعم عمليات التشاور التشاركية على المستويين الوطني والمحلي. تضمن المشاركة الحقيقية والفعالة لكبار السن فرصة للتعبير عن آرائهم بشأن أثر السياسات والتدابير التي تؤثر على حياتهم بعد صياغتها وتنفيذها. يجب أن تضمن المشاركة أن يكون صوت كبار السن محوريًا في كل مراحل صنع السياسات ، من مرحلة جمع المعلومات والبيانات،الى تطوير الاستراتيجية، وتصميم السياسات، وتحديد الأنشطة طوال فترة التنفيذ، وصولًا الى الرصد والتقييم والتعلم. يجب دمج التنوع بين كبار السن في تصميم عملية التشاور لضمان دمج[26] كبار السن الأكثر تهميشاً بسبب الفقر والعرق والجندر والإعاقة وعوامل التمييز الأخرى. (راجع المزيد من النقاش حول المشاركة في المجالات العشرة ذات الأولوية).

### مثال 3: المشاركة في وضع الإستراتيجيات الوطنية للأردن ولبنان

أجرى المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن في عام 2017 دراسة تحليلية قبل وضع الإستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (2018-2022). كان الغرض من ذلك هو التعرف على أوضاع الحياة والحقائق اليومية لكبار السن. أُجريت 14مجموعة مركزة مجتمعية غطت أجزاء مختلفة من الدولة، وفئات عمرية مختلفة وخلفيات متنوعة.وعُقدت مجموعات التركيز في كل محافظة من محافظات الدولة، وشملت المجتمعات الحضرية والريفية والبدو واللاجئين. كانت الفئات العمرية المشاركة 18- 30 سنة، 31 - 59 سنة، وأكثر من 60 سنة. كما قد أُولي اهتمام خاص لضمان مشاركة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

كما و أجريت مناقشات مع ست مجموعات مركزة من كبار السن خلال عملية وضع الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان (2020-2030). وعُقد ثلاثة منهم في بيروت: في دار اقامة توفر مساعدة معيشية؛ دار لرعاية المسنين؛ ومع كبار السن في جامعة الكبار. كما عقدت ثلاث مجموعات مناقشة أخرى في المناطق الريفية والحضرية المحرومة في محافظة الشمال ومحافظة الجنوب ومحافظة البقاع.

26 للحصول على إرشادات حول ضمان المشاركة الهادفة لكبار السن، راجع "المشاركة الهادفة لكبار السن والمجتمع المدني في صنع السياسات – صياغة عملية إشراك ومشاركة أصحاب المصلحة ، مذكرة المبادئ التوجيهية"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، أغسطس 2021. راجع أيضًا "إرشادات لمراجعة وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة - نهج تشاركي من أسفل إلى أعلى"، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2006.

## المساءلة وسيادة القانون

يجب أن يتمتع كبار السن الذين يدعون أنهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الدول، أو التجاوزات التي ترتكبها الجهات الفاعلة غير الحكومية، بإمكانية الوصول الفعّال إلى العدالة، بغض النظر عمن قد يكون مسؤولًا عن الانتهاكات أو التجاوزات، وبصرف النظر عن الثروة أو السلطة أو الموقع الرسمي أو الحالة أو الوضع داخل الأسرة وما إلى ذلك. يجب أن ينطبق هذا فيما يتعلق بانتهاك كل حقوق كبار السن بموجب القانون الدولي.

من الضروري ضمان آليات العدالة والمساءلة في القانون من أجل تمكين كبار السن من المطالبة بحقوقهم. يجب أن تنص القوانين أيضًا على عقوبات تتناسب مع خطورة الجرائم المرتكبة. كما يجب وضع آليات شكاوى فعَّالة ومتاحة ويمكن الوصول إليها من خلال الترتيبات القضائية أو الإدارية أو أنواع أخرى من الترتيبات من أجل تمكين كبار السن من الوصول إلى سبل الإنصاف. يعتبر الرصد والتحقيق المستمران ضروريان من أجل معالجة الانتهاكات أو التجاوزات.

### الإطار 7: مفهوم العناية الواجبة

لا يكفي أن تتخذ الدول تدابير للمساءلة من أجل معالجة الانتهاكات التي ترتكبها هيئاتها ووكلائها. اضافة الى هذا، على الدول حماية الأفراد من التجاوزات التي ترتكبها جهات فاعلة غير حكومية واتخاذ تدابير لمعالجة مثل هذه التجاوزات. قد تكون الجهات الفاعلة غير الحكومية هذه شركات أو مقدمي خدمات أو حتى أفراد.

من أجل ضمان واجبها في الحماية، يجب على الدول اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع التجاوزات المرتكبة ضد كبار السن وتخفيف حدوثها. يشمل ذلك تحديد المخاطر، والتعرف على التجاوزات عند حدوثها، والتحقيق في الأعمال التي لها آثار سلبية على حقوق الإنسان على كبار السن ومقاضاة مرتكبيها. يجب على الدول، لتحقيق ذلك، أن تضع قوانين وسياسات وتعليمات ولوائح؛ تجريم أعمال تجاوزات الجهات الفاعلة غير الحكومية أينما حدثت؛ والتحقيق في الأفعال المحتملة أو الفعلية، حتى دون تقديم شكاوى؛ ومعاقبة الجناة. يجب على الدول أيضًا تدريب مسؤوليها، ويجب أن تصدر لوائح واضحة لمنع التجاوزات ومعالجتها. هذا هو ما يعرف بـ "العناية الواجبة".

من المهم أن تتذكر أنه غالبًا ما تحدث التجاوزات ضد كبار السن في المجال الخاص: في المنزل أو في مرافق الرعاية أو حتى في المرافق الصحية. يقع على الدول واجب بذل العناية الواجبة لضمان عدم حدوث هذه التجاوزات.

كما ويجب على الشركات، سواء كانت مزودي خدمات أو أصحاب عمل أو أي نوع آخر من الشركات، أن تبذل العناية الواجبة من أجل أن تكون على دراية بالآثار السلبية على حقوق الإنسان الناتجة عن عملياتها أو خدماتها أو منتجاتها وتمنعها وتعالجها. هذه إحدى مسؤوليات الشركات المعترف بها الآن في القانون الدولي.[27]

27 راجع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان"، 2011.

## المساواة وعدم التمييز

يتطلب النهج القائم على حقوق الإنسان الهيئات العامة وأولئك الذين يؤدون وظائف عامة القضاء على التمييز والنهوض بالمساواة.
لا تشير المساواة فقط إلى نفس الفرص، بل تركز على النتيجة الفعلية للقوانين والسياسات والتدابير.

**يُفهم التمييز ضد كبار السن على أنه أي معاملة غير متساوية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل قائم بشكل مباشر أو غير مباشـــر على الســـن أو أي سبب آخر، يكون غرضه أو تأثيره إعاقة أو إبطال الإعتراف ب أو التمتع ب أو ممارسة جميع حقوق الإنسان على قدم المســـاواة مع الآخـرين. قد يكون التمييز مباشر أو غير مباشر، عن طريق الارتباط، التصـور أو الإتهـــام، التحريض ، التشهير، الإيذاء، المضايقة والحرمان من الترتيبات التيسيرية المعقولة.**[28]

**التمييز المباشر:** يمكن أن يكون عن طريق الفعل أو الإهمال. القوانين أو السياسات التي تعامل المجموعات المختلفة، أو الرجال والنساء بشكل مختلف، أو التي تضع قيودًا في القانون، تشكل تمييزًا مباشرًا.

**مثـال:**
القانون الذي يقتضـي أن يكون الشخـص كبير السن من مواطني الدولة للاستفادة من الرعاية الصحية الأولية هو قانون تمييزي.

**التمييز غير المباشر:** يشير إلى القوانين أو السياسات أو الممارســات التي تبـدو محايدة، ولكـن بسبـب أشكال عدم المساواة التاريخية والهيكلية الموجودة مسبقًا، يكون لها تأثير تمييزي.
يمكـن أن يكـون هذا نتيجـة للإهمـال أو التفضيل.

**مثـال:**
الاستراتيجيات أو السياسات المتعلقة بالشيخوخة التي تركز على المناطق الحضرية وتهمل المناطق الريفية أو مناطق المجتمعات المضيفة حيث يعيش اللاجئون والنازحون داخلها، تساهم في خلق المزيد من الفقر والتهميش في هذه المناطق، وبالتالي قد تكون تمييزية.

إن معالجة التمييز الرسمي ليسـت كافية لضمـان المساواة؛ حيث يتطلب القضاء على التمييز ضمان المساواة الموضوعية، أو المساواة الفعلية، بإيلاء اهتمام كاف للتحيزات والقوالب النمطية التاريخية أو المستمرة. لذلك، يجب على الدول أن تتخذ على الفور التدابير اللازمـة، عـلاوة على اتخـاذ خطـوات فعليـة لمنع أو تقليل أو القضـاء أو تغييـر الظروف والمواقف التي تسبب أو تحافـظ على التمييز على أساس السن في الممارسة

غالبًا ما تحدد القوالب النمطية أو الممارسات الثقافية أو التقليدية أو المعتقدات أو التحيزات، أدوارًا لكبار السن. فهذه القوالب تؤيد تصورًا مفاده أن كبار السن غير قادرين على أن يكونوا منتجين؛ أو أنهم معتمدين على الغير، أو أنهم غير نشطين عقليًا وجسديًا.

لم يرد ذكر حظـر التمييـز على أسـاس السـن على وجـه التحديـد في المعاهتـدات الدوليـة لحقـوق الإنســان، باستثنـاء الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجريـن وأفراد أسرهم.[29] ومع ذلـك، من المهم ملاحظـة أن القائمـة المـدرجـة في كل معاهـدة لا تمثل قائمة شاملة. لذلك، عادةً ما توجد إشـارات في المعاهدات تبين أن التمييـز محظـور على أي أساس.

28 راجع تقرير التقييم، ص 44

29 المادة 1 (1) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

تفرض المادة 2-2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التزامات على الدول الأطراف بضمان ممارسة الحقوق الواردة في العهد **دون تمييز من أي نوع** بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، **أو غير ذلك من الأسباب.** تتطلب المادة 2-1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من الدول الأطراف أن تتعهد باحترام وضمان الحقوق المنصوص عليها في العهد **لجميع الأفراد دون أي تمييز** بسبب العرق،أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.[30]

لذلك، من المهم النظر في كيفية دمج قضايا الشيخوخة في السياسات والبرامج، وتقييم أثر التشريعات والسياسات والبرامج ذات الصلة على حالة كبار السن، مع مراعاة تنوعهم. من المهم أن تسأل دائمًا، هل السياسات كافية من أجل:

1) إنهاء التمييز وضمان الإنتصاف
2) تعزيز المساواة في الممارسة (المساواة في النتائج).

يعد ضمان التمتع بالحقوق دون تمييز وضمان المساواة جزءًا لا يتجزأ مما يعرف بالالتزامات الأساسية الدنيا. يعني هذا أنه لا يمكن تأجيل هذا الحد الأدنى أو تجاهله تحت أي ظرف من الظروف. يجب ضمان ذلك دائمًا وفوريًا، بغض النظر عن الظروف في البلد.

### الإطار 8: التمييز لأسباب متداخلة الجوانب

يتطلب النهج القائم على حقوق الإنسان الاعتراف بالتمييز لأسباب متداخلة الجوانب ومعالجته. يحدث هذا عندما يواجه الأفراد أو مجموعات الأفراد التمييز لأكثر من سبب من الأسباب المحظورة مثل العمر، والجندر، والإعاقة، والعرق، ووضع الهجرة، والوضع الاقتصادي، وما إلى ذلك. في مثل هذه الحالات، غالبًا ما يكون تأثير طبقات التمييز مجتمعة متعاظم وأكثر حدة مما لو كان الفرد يواجه تمييزًا على أساس كل من هذه الأسباب على حدة. ونهج دورة الحياة في غاية الأهمية بشكل خاص هنا. فهو يؤكد على الأحداث المتسلسلة والخطوات التنموية طوال حياة الشخص، مما ييسر فهم أن طبقات التمييز التي تتراكم على مدار الحياة تتفاقم في سن الشيخوخة، ولا سيما بالنسبة للنساء كبيرات السن.[31] لذلك، يجب أن يتبنى الإعتراف بالتمييز لأسباب متداخلة لكبار السن نهج دورة الحياة لتعميق فهم التأثير المتفاقم بشكل خاص للتمييز في سن الشيخوخة.

**مثال:**

امرأة كبيرة سن تعاني من إعاقة ، من طائفة أقلية ، نازحة داخليًا ، تتمتع بالخصائص المتداخلة التالية التي تؤثر على طريقة ودرجة تمتعها بحقوقها: إنها امرأة، مما يعني أنها قد تعاني من التمييز المبني على النوع الاجتماعي . وهي أيضًا امرأة كبيرة سن ، مما يعني أنها قد تعاني من التمييز على أساس السن، كما أنها نازحة داخليًا،مما يعني أنها قد تُحرم من الوصول إلى الخدمات لأنها قد لا تمتلك الوثائق الصحيحة؛ أو ربما تعيش في فقر بسبب نزوحها، مما يؤدي الى التمييز لأبعاد اقتصادية،

30 أعدت العديد من الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ مختلف معاهدات حقوق الإنسان، تعليقات وتوصيات تركز بشكل خاص على أهمية أحكام المعاهدات لكبار السن. راجع على سبيل المثال، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، "التوصية العامة رقم 27 بشأن النساء كبيرات السن وحماية حقوقهن الإنسانية" CEDAW/C/GC/27 ، "بتاريخ 16 ديسمبر 2010؛ ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "التعليق العام رقم 19: الحق في الضمان الاجتماعي ،E/C.12/GC/19 ، "بتاريخ 4 فبراير 2008.

31 فيما يتعلق بمناقشة نهج دورة الحياة، راجع "معالجة شيخوخة السكان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - نهج دورة الحياة" ، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2020، على وجه الخصوص الفصل 5 "اعتماد نهج دورة الحياة".

علاوة على انها ذات إعاقة، مما يعرضها لخطر التمييز وسوء المعاملة التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة ، وعلى وجه الخصوص النساء والفتيات. إنها من طائفة أقلية، مما يعني أنها قد تواجه طبقة إضافية من التمييز بسبب التحيز ضد مجموعة الأقلية تلك، وقد لا تتمكن من الوصول إلى الخدمات بسبب الحواجز اللغوية.

في هذه الحالة، ستكون هذه المرأة محرومة ومهمشة بسبب التداخل بين التمييز المبني على النوع الاجتماعي، والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة علاوة على التمييز العنصري، بالإضافة إلى التمييز ضد كبار السن، فضلًا عن وضعها الخاص كنازحة داخليًا،مما قد يؤدي أيضًا إلى حدوث تمييز اقتصادي. يسلط نهج دورة الحياة الضوء على أنها عانت من التمييز المتراكم بسبب العديد من هذه الأسس لسنوات عديدة حتى سن الشيخوخة. وهذا يفاقم التهميش والضعف الذي قد تعاني منه.

### مثال 4: خطة تونس[32]

تتطلب خطة تونس أن تكون الحماية الاجتماعية وتغطية الضمان الاجتماعي شاملة، وينبغي أن تكون الخطط متاحة لجميع كبار السن دون تمييز بما في ذلك على أساس السن أو الجنس أو الإعاقة أو وضع الهجرة او اللجوء. تهدف خطة تونس إلى إشراك كل العمال من خلال تعميم التغطية الاجتماعية القانونية لتشمل العمال غير المنتظمين والموسميين والصيادين البحريين والعاملين بدون أجر والعمال ذوي الدخل المنخفض والعاملين المؤقتين في بعض المؤسسات العامة المشاركة في الصندوق الوطني للتقاعد والضمان الاجتماعي.

32 الخطة العشرية للمسنين (2003-2012)، وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن، 2004.

# 3

# النهج القائم على حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالعمر: المسار والنتيجة

# 3- النهج القائم على حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالعمر: المسار و النتيجة

سيوضح هذا القسم أن النهج القائم على حقوق الإنسان يرتبط بكل من عملية وضع السياسات ونتائجها. تتعلق النتيجة بالمجالات العشرة لحقوق كبار السن التي تحتاج لمزيد من الحماية. ويتعلق المسار بعشر خطوات يجب اتباعها لضمان السياسات القائمة على حقوق الإنسان بشأن كبار السن.

## 1.3 المجالات العشرة التي تتطلب مزيد من الحماية: النتيجة

كما نوقش أعلاه، فإن النهج القائم على الحقوق للسياسات المتعلقة بكبار السن هو طريقة عمل تقوم على حقوق الإنسان، وتهدف إلى إعمال تمتع كبار السن بكل حقوق الإنسان. يتعلق الأمر بضمان المشاركة والإدماج التام، وكرامة كبار السن كأصحاب حقوق. كما يتعلق الأمر ايضا باستخدام مبادئ ومعايير حقوق الإنسان الدولية لضمان وضع حقوق كبار السن في قلب السياسات والممارسات.

**يجب ضمان تمتع كبار السن بكل حقوق الإنسان على قدم المساواة مع أي شخص آخر. اخُتيرت المجالات العشرة لحقوق كبار السن على أنها مجالات تحتاج إلى مزيد من الحماية.**

**ينبغي أن يكون كبار السن قادرين على المشاركة في عمليات صنع القرار، وتنظيم وإدارة الجوانب المختلفة للمجالات العشرة، للتأكد من أنها مناسبة و مقبولة. لاحتياجات كبار السن وتفضيلاتهم .**

يسلط الملخص أدناه الضوء على بعض جوانب المجالات العشرة. وهناك المزيد من النقاش والتفاصيل في تقرير التقييم.[33]

### الحياة بكرامة لكبار السن

33 راجع تقرير التقييم، على وجه الخصوص الملحق 1: ملخص التوصيات، ص 40.

### 1.1.3 الحق في المساواة وعدم التمييز

ينبغي أن تحظر الدساتير على وجه التحديد التمييز القائم على السن. كما ينبغي إدراج القضاء على التمييز القائم على السن ، بما في ذلك التمييز لأسباب متداخلة الجوانب، في القوانين والاستراتيجيات والسياسات. علاوة على ذلك، ينبغي أن تشمل التدابير الرامية إلى القضاء على كل أشكال التمييز في سن الشيخوخة إزالة أي حواجز تحول دون تمتع كبار السن بحقوقهم، مثل سن التقاعد الإلزامي أو استخدام الحدود القصوى للسن في الوصول إلى السلع والخدمات. ينبغي أن تقيّم الدول تأثير كل قوانينها واستراتيجياتها وسياساتها وتدابيرها وقراراتها على كبار السن لضمان تحقيق المساواة في الممارسة العملية.

كما يجب مكافحة الممارسات والمعتقدات أو التحيزات الثقافية أو التقليدية التي تميز ضد كبار السن، بالإضافة إلى تعزيز الصور والتصورات الإيجابية لكبار السن أو الشيخوخة. إضافة لكل ما سبق، يتعين تنفيذ التدريب ونشر التوعية، بما في ذلك الاعتراف بالتمييز لأسباب متداخلة الجوانب ومعالجته.

### 2.1.3 الحق في الاستقلالية

يجب أن تعترف القوانين والاستراتيجيات والسياسات والتدابير بالاستقلالية الذاتية لكبار السن في كل جوانب الحياة وتكفلها. ينبغي وضع ضمانات وتدابير قانونية لضمان استمرار تمتع كبار السن بالأهلية القانونية على قدم المساواة مع الآخرين، ودعم اتخاذ القرار للاستقلالية والعيش المستقل بما يتماشى مع إرادتهم وتفضيلاتهم في كل الأمور التي تمسهم.

### 3.1.3 الحق في التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال

يجب أن تحظر القوانين كل أشكال سوء المعاملة لكبار السن وتعاقب عليها، بما في ذلك الجسدية والعاطفية والنفسية والاقتصادية والمالية والاستغلال. قد تتخذ هذه أشكالًا مختلفة بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإساءة معاملة الزوج/الزوجة، والعنف الاجتماعي أو المنزلي، والهجر، والإهمال، وفقدان الاحترام، والعنف المجتمعي، والعنف السياسي، والعنف في سياق النزاع المسلح، وما إلى ذلك. ينبغي أن تعترف القوانين أيضًا بسوء المعاملة وتحظرها في مختلف البيئات العامة والخاصة والمؤسسية وأماكن العمل والمجتمع. كما ينبغي على الدول أيضًا تبني تشريعات وسياسات وتدابير بشأن تحديد أشكال العنف والتحقيق وسبل الإنصاف؛ وتخصيص موارد كافية للتنفيذ الفعال. ينبغي إعطاء الأولوية للبحث وجمع البيانات وتحليلها بشأن الأسباب المتداخلة للعنف وسوء المعاملة والإهمال واجرائها على فترات منتظمة. ينبغي توعية أو تدريب الجمهور وكبار السن ومن هم على اتصال بهم بشكل منهجي. علاوة على ذلك، يجب تقديم مجموعة من خدمات الدعم المناسبة للضحايا والناجين والمعرضين للخطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الخدمات الصحية والنفسية الاجتماعية وإعادة التأهيل والخدمات القانونية. ينبغي إتاحة سبل الإنصاف والتعويض الفعالة لكبار السن، بغض النظر عمن قد يكون في نهاية المطاف المسؤول عن الانتهاك. يجب دعم كبار السن، عند الضرورة، لاتخاذ قرارات مستقلة بشأن الإبلاغ عن أعمال العنف وسوء المعاملة والإهمال. كما يجب أيضًا التحقيق في الانتهاكات بشكل فعال وسريع وشامل ونزيه؛ ويجب أن تتناسب العقوبة مع خطورة الانتهاكات.

### 4.1.3 الحق في الرعاية والدعم للعيش المستقل

ينبغي أن تهدف الرعاية والدعم إلى تمكين كبار السن من عيش حياة كريمة مستقلة كأعضاء كاملي العضوية في المجتمع. كما يتعين دمج خدمات الرعاية والدعم مع الرعاية الصحية، بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الشاملة للشيخوخة أو الرعاية التلطيفية، فضلًا عن توفير خدمات الرعاية والدعم في المنزل وفي المجتمع. ينبغي أيضًا أن تشجع الرعاية والدعم على توفير خدمات الرعاية والدعم في المنزل وفي المجتمع والانتقال بعيدًا عن الخدمات المقدمة في البيئات المؤسسية. ينبغي أن يكون كبار السن قادرين على ممارسة استقلاليتهم في خدمات الرعاية والدعم، وينبغي أن يتخذوا قراراتهم بأنفسهم فيما يتعلق بالرعاية طويلة الأجل. ولتيسير ذلك، يتعين توفير المعلومات المتعلقة بالخدمات وتقديم الدعم، إذا لزم الأمر، في عملية صنع القرار.

### 5.1.3 الحق في الصحة

مع تقدم الأفراد في العمر، تزداد احتمالية أن يتعايشوا مع المرض أو الإعاقة ويكونوا بحاجة أكبر للخدمات الصحية والرعاية والدعم. ينبغي أن تكون المرافق الصحية وكذلك السلع والخدمات المتعلقة بالصحة متاحة ماديًا واقتصاديًا ومتاحة لكل كبار السن دون تمييز. يستلزم حق كبار السن في الصحة برامج التغطية الصحية الشاملة لضمان الكرامة وتجنب الألم والمعاناة طوال حياتهم. يتعين أن تضمن السياسات والبرامج الصحية اتباع نهج متكامل يجمع بين عناصر الرعاية وخدمات الشيخوخة الوقائية والتعزيزية والعلاجية والتأهيلية والتلطيفية والمتخصصة والرعاية طويلة الأجل لكبار السن كجزء من التقدم نحو التغطية الصحية الشاملة. يتعين شمولية رعاية الشيخوخة والرعاية التلطيفية وأن تشمل، تخفيف الألام وعلاجها.دون أن تكون محصورة فيهما .يجب الاهتمام بمجموعة من قضايا الصحة البدنية والعقلية التي لاتعالج في كثير من الأحيان ما يتعلق بكبار السن، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية، والإنجابية والسرطانات. ينبغي إتاحة الرعاية الصحية والعلاج في بيئة تتوافق مع احتياجات كبار السن وإرادتهم وتفضيلاتهم. ينبغي أن يكون لدى كبار السن إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات حول كل جوانب الرعاية الصحية والتلطيفية وخيارات العلاج، حتى يتمكنوا من التعبير عن موافقتهم الحرة والمسبقة والمستمرة والمستنيرة على الرعاية أو العلاج التلطيفي وأي مسائل صحية أخرى. ينبغي ضمان دعمهم، بما في ذلك من خلال شخص موثوق به. كما يتعين اتخاذ تدابير لضمان ألا تشكل خصخصة قطاع الصحة تهديدًا لتوفر المرافق والسلع والخدمات الصحية وإمكانية الوصول إليها وقبولها وجودتها.

### 6.1.3 الحق في الوصول الى العدالة

يجب أن تتضمن القوانين والسياسات والاستراتيجيات نصوصاً واضحة حول الوصول إلى العدالة وسبل الإنصاف في حالات الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الحكومية، أو سوء المعاملة التي ترتكبها جهات فاعلة غير حكومية، أو في حالة الإهمال والحرمان من الحقوق. ينبغي ضمان الوصول الفوري والفعال والملائم إلى العدالة وسبل الإنصاف من خلال آليات قضائية أو إدارية أو أي آليات أخرى من هذا القبيل عند إنتهاك أي من حقوق كبار السن. يجب أن يخضع صانعو السياسات والمسؤولون الآخرون الذين تؤثر أفعالهم تأثيرًا سلبيًا على حقوق كبار السن للمساءلة عن قراراتهم وأفعالهم. ينبغي أن تتضمن القوانين والسياسات والاستراتيجيات تدابير لتسهيل الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال الترتيبات التيسيرية المعقولة لضمان وصول كبار السن إلى كل جوانب الإجراءات القانونية والإدارية والمشاركة فيها؛ وضمان الوصول إلى خدمات

الطوارئ والدعم، بما في ذلك المساعدة والمشورة القانونية؛ وكذلك الوصول إلى مسارات بديلة غير قضائية للعدالة. يجب أن تكون كل الإجراءات ودفع التعويضات خالية من التمييز القائم على السن

### 7.1.3 الحق في الحماية الاجتماعية و الضمان الاجتماعي

يجب كفالة الضمان والحماية الاجتماعية لجميع كبار السن. وينبغي على الدول ضمان التغطية الشاملة للحماية الاجتماعية، وإتاحتها للكل دون تمييز،ولاسيما في نظم المعاشات الاجتماعية. يجب أن تكون تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي عالية الجودة ومناسبة وكافية لمستوى معيشي لائق طوال فترة الحياة. ويجب ضمان ذلك حتى يتمكن كبار السن من عيش حياة كريمة ومستقلة، علاوة على تمكينهم من المشاركة الكاملة في المجتمع. ينبغي إتاحة المعلومات المتعلقة بكل جوانب الحماية الاجتماعية وتدابير الضمان الاجتماعي، بما في ذلك الأهلية وشروط الاستحقاق لكبار السن. وتعتبر المعاشات الشاملة غير القائمة على الاشتراكات أكثر الوسائل فعَّالية لكفالة الحق في الضمان الاجتماعي للنساء كبيرات السن وتعويضهن عن سنوات تقديم الرعاية غير مدفوعة الأجر، أو العمل بأجر غير كافٍ.

### 8.1.3 الحق في العمل

ينبغي ضمان دعم كبار السن لمواصلة العمل، إذا اختاروا ذلك، في القوانين والسياسات والممارسات مع ضمانات للعمل الكريم في سن الشيخوخة.يجب حظر التمييز القائم على السن في القانون والقضاء عليه عمليًا في كل الأمور المتعلقة بالعمل، بما في ذلك التوظيف وظروف العمل والأجور والحصول على التدريب. كما يجب أيضًا حظر سن التقاعد الإلزامي. ينبغي ضمان حق كبار السن العاطلين عن العمل في العثور على عمل أو الحصول على تدريب مهني دون تمييز. لا ينبغي التمييز ضد كبار السن الذين يعيشون في فقر فيما يتعلق بقدرتهم على الحصول على معاشات تقاعدية شاملة لكبار السن. يتعين أن يكون كبار السن قادرين على تحديد وقت الانسحاب من القوى العاملة وبأي وتيرة. علاوة على ذلك أيضًا، ينبغي النظر في ظروف العمل المرنة لأولئك الذين يتحملون مسؤوليات تقديم الرعاية، والوصول إلى خطط تقاعد مرنة أو تدريجية، والوصول إلى التطوير الوظيفي،وبرامج التوجيه الفني والمهني، وبرامج التطوير المهني وتطوير المهارات، كما ينبغي النظر في وضع ترتيبات تيسيرية معقولة ووضعها قيد التنفيذ.

### 9.1.3 الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة

يرتبط الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة باكتساب المعارف والمهارات واستخدامها ونقلها. ينبغي أن تضمن القوانين والسياسات والتدابير والممارسات لكبار السن حق استخدام واكتساب المعارف والمهارات دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين.

يجب محاربة القوالب النمطية للتعليم "الملائم" أو "المناسب" لكبار السن والقضاء عليها. كما ينبغي أن يكـون التعليـم والتعلـم والتدريـب مدى الحياة متاحين لكبار السن دون تمييز أو تحيز.

فضلًا عن ذلك، ينبغي تكييف فرص التعلم مع الاحتياجات والتفضيلات المحددة لكبار السن من خلال مشاركتهم في تطوير البرامج كمدرسين ومشاركين للمعرفة. يتعين أيضًا ضمان المساواة في الحصول على فرص التعلم مدى الحياة، فضلا عن البرامج المخصصة المتاحة فقط لكبار السن، وجعلها في متناول كل كبار السن. يجب أن تكون تجهيزات التعلم والتعليم والتدريب مدى الحياة متاحة فعليًا لكبار السن يمكن الوصول اليها، بما في ذلك في مجتمعاتهم وفي أماكن الرعاية والدعم.

### 10.1.3 الحق في المشاركة في المجتمع بما في ذلك الحياة العامة

ينبغي ضمان حق كبار السن في المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك في الحياة المدنيـة والسياسيـة بشكـل ابعد من الاندماج في بعض هيئات صنع القرار. ينبغـي أن تضمن الاستراتيجيات و السياسات قدرة كبـار السن من خـلال مشاركـة قدراتهم الإبداعيـة والفنيـة والفكرية، وكناقلين للمعلومات والمعارف والتقاليد والقيم الثقافية. يجب حظر التمييز على أساس السن بمفرده أو مع أسس أخـرى في تشكيـل الجمعيـات أو الترشح للانتخابات أو التصويت أو المشاركة في أي جانب من جوانب الحياة السياسية أو العامـة. كما ينبغي أن يتمتع كبار السن بفرص متساوية في التعيين في المناصب العامة. يجب على الدول أن تمكّن أولئك الذين يحتاجـون إلى الدعم من المشاركـة كأعضـاء كاملـي العضوية في المجتمع في كل جوانب الحيـاة و صنع القـرار. كما ينبغـي أيضًا إيلاء اهتمام خاص لضمان الإدماج الرقمـي و مشاركة كبار السن، حيث يتجه العالم اليوم نحو تحويل المجتمع من خلال التقدم التكنولوجي، باستخـدام التكنولوجيـا الرقمية بشكـل متزايد.[34] على الرغم من ذلك، فإن كبار السن، جنبًا إلى جنب مع النساء، يواجهون قدرًا أكبـر من عـدم المسـاواة في الوصـول إلى التطـورات الرقمية، إلى حد أكبر من الفئات الأخرى في المجتمع. ولذلك، فإن هذا يتطلـب ضرورة إيـلاء اهتمام خاص لقنوات توفير المعلومات وضمان مشاركة كبار السن من خلال الوسائل المتاحة لهم في السياق المحلي والوطني المحدد.

34 تؤثر التكنولوجيا الرقمية على حياتنا اليومية في التعليم والعمل والنقل والوصول إلى المعلومات والترفيـه. يمكن أن يحدث ذلك من خـلال الهواتف المحمولة والصحف والتلفزيون والراديو ووسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت وكل الأدوات الأخرى لجمع المعلومات وتخزينها وتحليلها ومشاركتها رقميًا. في عام 2021، كان موضوع يوم الأمم المتحدة الدولي لكبار السن 2021 هو "المساواة الرقمية لكل الأعمار".

## الإطار 9: مجالات الصوت المختلفة [35]

من حق النساء والرجال كبار السن أن يكونوا متمكنين ومطلعين ، وأن يمارسوا التعبير عن آرائهم من خلال رفع صوتهم، وان يسمعهم أصحاب السلطة، وأن يُحدثوا التغيير. يوفر إطار الصوت، الذي طورته منظمة HelpAge International ، طريقة للتفكير في المجالات المختلفة لصوت كبار السن والعوامل السياقية الهامة التي تؤثر عليها. فيما يلي مجالات الصوت المختلفة:

**اصوات كبار السن "منخرطة"**: لا يعني هذا فقط الوصول إلى كبار السن ورفع وعيهم بالنشاط المتعلق بالصوت ومدى ارتباطه بأجندة الحقوق، ولكن أيضًا تأمين استعدادهم ودافعهم وحافزهم لإشراك صوتهم.

**اصوات كبار السن "مطلعة ومتمكنة"**: يتعلق هذا العنصر بدعم كبار السن ليكونوا مواطنين مطلعين، علاوة على تمكينهم، وتعزيز قدراتهم حتى يتمكنوا من الانخراط والمشاركة في النشاط المرتبط بالصوت بشكل فعال.

**اصوات كبار السن "مشتركة ومجمعة"**: تتعلق "الأصوات التي يتم ممارستها" بتزويد كبار السن بالفرص والقدرة على الاجتماع مع الآخرين في مكان آمن ومشاركة خبراتهم والنقاش وتوسيع نطاق فهمهم.

**اصوات كبار السن "مكبرة"**: يرتبط "الصوت المكبر" بعملية توصيل كبار السن اصواتهم الفردية أو الجماعية من خلال قنوات متنوعة وعلى مستويات مختلفة.

**اصوات كبار السن "مسموعة"**: يتعلق هذا المجال بإسماع اصوات كبار السن واستجابة أصحاب السلطة لهم؛ إعمال حقوقهم؛ وقدرتهم على المشاركة بنشاط في عمليات صنع القرار وإحداث التغيير. كما أنه يتعلق بتمتع كبار السن بالوصول إلى آليات المساءلة التي يمكنهم من خلالها مساءلة أصحاب السلطة على كل المستويات.

35 منظمة HelpAge International ، "إطار العمل الخاص بصوت كبار السن لمنظمة HelpAge International" ، 2019.

## 2.3 الخطوات العشر لوضع السياسة: العملية

تشمل السياسات العامة الإجراءات التي يتخذها المسؤولون العموميون والمؤسسات العامة لمواجهة تحديات قضايا العالم الحقيقي؛ وتعكس التزامات الدول باحترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها.

يمكن أن تختلف السياسات العامة من مكان إلى آخر بناءً على السياق السياسي أو الاجتماعي الاقتصادي أو نوع التحدي قيد الدراسة. يضع المسؤولون عادةً سياسات عامة لنقل ما ستفعله الحكومة فيما يتعلق بقضية أو موقف.

في النهج القائم على الحقوق لعملية وضع السياسات المتعلقة بكبار السن، فإن السؤال الشامل هو "إلى أي مدى يُوضع كبار السن في قلب هذا المسار".

يهدف النهج القائم على حقوق الإنسان لوضع السياسات إلى دمج مبادئ المشاركة والإدماج، المساءلة وسيادة القانون، وعدم التمييز والمساواة في مختلف خطوات عملية وضع السياسات.

يجب النظر بشكل منهجي في الروابط بين مختلف مجالات السياسات، والتي تعكس الترابط بين الحقوق. من المهم ألا يُنظر إلى السياسات المتعلقة بالشيخوخة على أنها المكان الوحيد لمعالجة قضايا الشيخوخة. يجب على الدول أن تدمج قضايا كبار السن وشواغلهم في مجموعة متنوعة من الأطر والاستراتيجيات الوطنية.

يستلزم تعميم شواغل كبار السن في مختلف الاستراتيجيات والسياسات القطاعية بشكل أساسي "تقييم الآثار المترتبة على كبار السن لأي إجراء مخطط له، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، في كل المجالات وعلى كل المستويات. إنها استراتيجية لجعل شواغل وخبرات كبار السن جزءًا لا يتجزأ من تصميم السياسات والبرامج في كل المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. فهو ينطوي بشكل أساسي على الابتعاد عن استهداف كبار السن بوصفهم مجموعة منفصلة ومهمشة نحو دمج نهج السياسات في التعامل مع الشيخوخة عبر كل القطاعات.[36] يتطلب الإدماج/ التعميم الناجح " (أ) جمع البيانات المتعلقة بالظروف المعيشية لكبار السن وتحليلها؛ (ب) زيادة الوعي والمناصرة والتثقيف فيما يتعلق بقضايا الشيخوخة؛ (ج) المؤشرات التنموية لاستعراض السياسات وتقييمها ؛ (د) تقييم أثر القوانين والبرامج الحالية التي تستهدف كبار السن؛ (ه) تعميم شواغل كبار السن في التشريعات والسياسات الجديدة التي قد تؤثر عليهم؛ (و)تخصيص الموازنات لمعالجة الشواغل المتعلقة بالشيخوخة؛ و (ز) التنسيق الوطني والتعاون الدولي للنهوض بعملية التعميم.[37] ومع ذلك , يجب ألا يتوقف وضع السياسات المتعلقة بكبار السن عند دمجهم في السياسات. يجب أن تضمن العملية إشراك كبار السن والمنظمات التي تمثلهم في العملية واستشارتها من خلال المشاركة المباشرة في مختلف خطوات وضع السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ويعتبر هذا عنصر أساسي لضمان تحقيق السياسات القائمة على حقوق الإنسان لكبار السن.

36 راجع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، "دليل التنفيذ الوطني لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة"، 2008، ص 15.
37 المرجع ذاته.

# الخطوات العشر لوضع سياسات نهج قائم على حقوق الإنسان لكبار السن

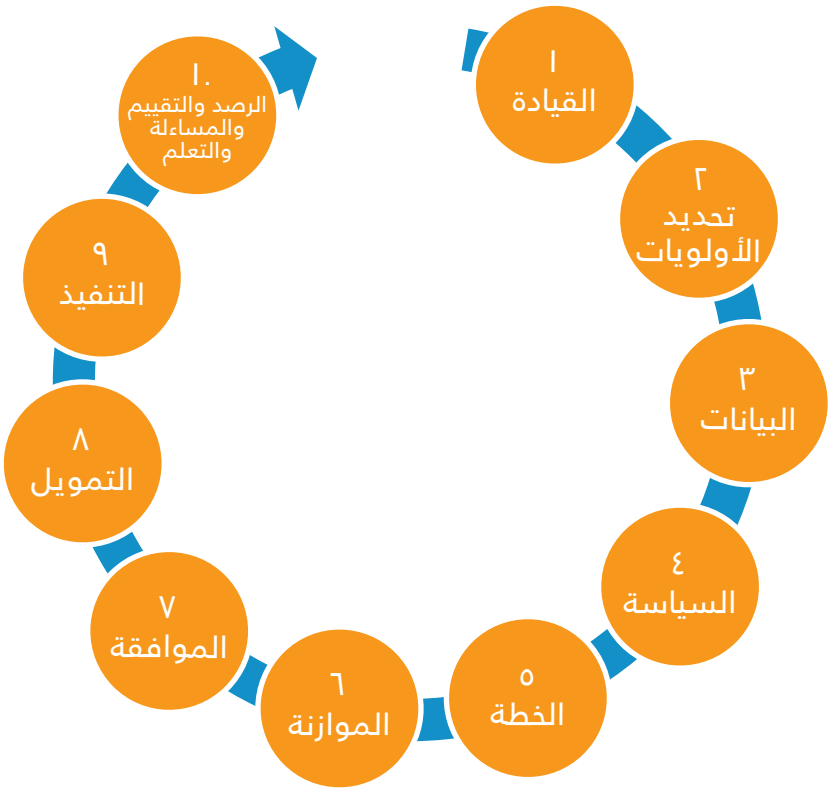


## 1.2.3 القيادة وتعيين آلية وطنية

عند اتخاذ قرار بوضع سياسة بشأن حقوق كبار السن، من المهم أن تبدأ الدولة بتعيين وزارة واحدة أو أكثر أو مؤسسات أخرى لقيادة العملية. ليس بالضرورة أن تقوم المؤسسة المعينة بتنفيذ كل الخطوات في العملية بنفسها، ولكن يجب أن تُكلف بضمان أن تمضي العملية قدمًا بسلاسة وفعَّالية.

إلى جانب ذلك، يتعين أيضًا وضع آلية أو تشكيل لجنة أو مجموعة عمل وطنية. من الضروري أيضًا أن تُفوض مجموعة العمل رسميًا لتطوير مشروع السياسة والموافقة عليها. يجب تحديد التكليف والغرض والعضوية والإطار الزمني.

يجب أن تكون اللجنة أو الآلية الوطنية متعددة القطاعات. بالنظر إلى أن السياسات المتعلقة بالشيخوخة ستهدف إلى معالجة المجالات العشرة ذات الأولوية التي نوقشت سابقًا، فمن المهم أن تُمثل الهيئات الحكومية المسؤولة عن هذه المجالات في الآلية الوطنية؛ ويشمل هذا وزارات التعليم، والصحة، والعمل، والضمان الاجتماعي والعدل، والإسكان، وكذلك وزارات التخطيط والمالية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي شمول آليات التنسيق بين الوزارات وآليات تنسيق المساعدات والبرلمان، بما في ذلك اللجان أو الكتل البرلمانية ذات الصلة، والمكاتب الإحصائية الوطنية،والحكومة المحلية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما ينبغي لمنظمات المجتمع المدني ذات الخبرة المعترف بها وذات الصلة أن تشارك في هذه الآلية الوطنية.

المشاركة هي أحد أهم مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان. لذا، من الضروري أن يشارك كبار السن والمنظمات التي تمثلهم بشكل مباشر في هذه الآلية الوطنية.

## 2.2.3 تحديد الأولويات

في هذه المرحلة، يجب تحديد الأولويات الوطنية؛ كما يجب تحديد القضايا أو المشكلات أو التحديات التي ستُوضع السياسة لمعالجتها. من الأهمية بمكان في هذه المرحلة تحديد السياسات والبرامج الموجودة بالفعل والتي تحتاج إلى تغيير، وأي منها يجب تطويره واعتماده لضمان حقوق كبار السن.

ينبغي إجراء مراجعة للبرامج والسياسات الموجودة في هذه المرحلة لتحديد الثغرات والمجالات التي لا تتوافق فيها السياسات أو البرامج الحالية مع متطلبات حقوق الإنسان لكبار السن، أو حيث تتعارض مع بعضها البعض. يجب أن يكون كبار السن أو المنظمات التي تمثلهم جزءًا من هذا التقييم.

**من المهم أن يشارك كبار السن والمنظمات التي تمثلهم في عملية تحديد الأجندة والأولويات منذ البداية. لا ينبغي أن يأتي دورهم فحسب بعد وضع هذه الأجندة. المراجعة التي تتم من منظور كبار السن قد تؤدي إلى نتيجة مختلفة عن تلك التي تتم بدونهم.**

**يستلزم ذلك عملية تشاور قوية وشاملة مع كبار السن (ليس على أساس عشوائي)، علاوة على تزويدهم والمنظمات التي تمثلهم بالدعم اللازم للمشاركة في عملية التشاور.**

### مثال 5: الاستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان 2020- 2030 [38]

استندت الاستراتيجية الوطنية لكبار السن التي تم تبنيها مؤخرًا في لبنان إلى عملية شملت معلومات مجمعة من مصادر مختلفة. قدمت هذه الإستراتيجية لمحة عامة عن التغيرات الديموغرافية في لبنان منذ عام 1980. كما قدمت معلومات عن عدد الأشخاص فوق سن الستين، والهرم الديموغرافي للذكور والإناث والتوقعات لعامي 2030 و 2050. علاوة على ذلك، تضمنت التوقعات تقديرات تتعلق بالصحة والهجرة وعمالة الإناث والبطالة وتأثير جائحة كوفيد-19. كما خُصص قسم لتحليل تأثير الأزمة المالية لعام 2020 في البلاد على الصحة البدنية والعقلية لكبار السن وظروفهم المعيشية والظروف المالية.

من المهم وضع أساليب للتشاور الهادف مع كبار السن حول القضايا التي يواجهونها في حياتهم، وتطلعاتهم وآمالهم، بالإضافة إلى أولوياتهم وحلولهم[39]. ولا تحل هذه المشاورات مكان الحاجة إلى إشراك كبار السن وممثليهم مباشرة في مجموعة العمل . في هذه العملية، يجب مراعاة إطار العمل الخاص بصوت كبار السن (راجع الإطار 9، القسم 3-1-10). هذا ويجب دمج التنوع بين كبار السن في تصميم عملية التشاور. من المهم التأكد من أن عملية التشاور تغطي مناطق جغرافية مختلفة، كما تشمل مختلف الفئات المهمشة من كبار السن، بما في ذلك النساء كبيرات السن، وكبار السن من ذوي الإعاقة، والمهاجرين كبار السن، واللاجئين أو النازحين داخليًا.

قد تتخذ عملية التشاور أشكالًا مختلفة بما في ذلك مناقشات مجموعات مركزة، والمنتديات أو الاجتماعات، والمقابلات المباشرة، والمسوحات، ومحادثات الأقران بين كبار السن أنفسهم، ومجموعة مرجعية من كبار السن تقدم ملاحظات بانتظام.

38 الاستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان (2020-2030)، وزارة الشؤون الاجتماعية.

39 فيما يتعلق بمناقشة الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها لكبار السن من الرجال والنساء المساهمة بآرائهم، راجع القسم 3-5: اصوات كبار السن "مشتركة ومجمعة"، في "إطار العمل الخاص بصوت كبار السن لمنظمة HelpAge International. ص 15 ".

## 3.2.3 جمع البيانات وتحليلها

استخدام المؤشرات كأدوات لإعمال حقوق الإنسان من خلال السياسات المبنية على الأدلة بشكل أساسي يعتمد على توافر البيانات الموثوقة التي تعكس مدى التمتع بحقوق الإنسان أو انتهاكها. يمكن أن تكون مثل هذه المؤشرات ذات مغزى أكبر، ويُرجح استخدامها لتوجيه السياسات عندما تكون ملائمة للسياق. كما تعتبر البيانات أيضًا ضرورية لوضع مؤشرات لقياس التقدم وضمان المساءلة على النحو المبين أدناه (راجع الفقرة 3-2-5).

لذلك، يجب أن تستند الأجندة، أو القضايا التي ستتناولها السياسات، إلى المعرفة حول الظروف المعيشية، والخبرات، والاحتياجات، وحقوق كبار السن من خلال الدراسات المخصصة، وآليات الرصد والتقييم، وعمليات التدقيق، وجمع البيانات الشاملة والمؤشرات التي تعكس حقائق كبار السن.

في البداية، يجب تقييم مدى توفر البيانات الوطنية، ويجب النظر في طرق جمعها وتحليلها، مع مراعاة اعتبارات الخصوصية واستخدام المعلومات.من المهم جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة والدخل والعرق والإثنية وحالة الهجرة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياق الوطني.

بشكل عام، يجد المرء أن هناك عدة مشاكل في جمع المعلومات والبحث. ففي كثير من الأحيان، لا تصمم الدراسات المسحية على وجه التحديد لمعرفة حالة كبار السن. غالبًا ما تحتوي المسوحات على حدود عمرية، ولا تغطي الفئات العمرية في الشيخوخة، أو أنها تغطي فقط مجموعة محدودة من كبار السن، بسبب الافتراض الخاطئ بأن كبار السن هم مجموعة متجانسة.

كما أنها لا تغطي في كثير من الأحيان النطاق الكامل لتحديات حقوق الإنسان التي يواجهها كبار السن. لذلك من الضروري تحسين وضع السياسات ونتائجها من خلال نهج قائم على الأدلة.[40] كما يجب جمع معلومات عن حالة كبار السن وواقع حياتهم في بيئات معيشية ومناطق جغرافية مختلفة، بالإضافة إلى خلفيات اجتماعية - اقتصادية متنوعة.

> إن إدماج كبار السن في تصميم عملية جمع البيانات العامة، والمصنفة حسب العمر والجنس والإعاقة والخصائص الاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة والموقع الجغرافي والتعليم والسمات الأخرى من هذا القبيل هو حقهم.

**يجب أن يكون كبار السن والمنظمات التي تمثلهم في قلب وضع أساليب جمع المعلومات، ومجال تركيز المعلومات التي ستُجمع. يجب أن يعكس جمع المعلومات واقعهم وشواغلهم وتطلعاتهم وحلولهم من خلال صوتهم. لذلك، يجب عليهم المشاركة في تحديد الأسئلة التي يجب طرحها، ونوع المعلومات التي يجب جمعها، وتحليل هذه المعلومات والبيانات.يجب أن تكون الاعتبارات الأخلاقية و تلك المتعلقة بالخصوصية في قلب تصميم عملية جمع البيانات، والتي يتم تحديدها من خلال منظور كبار السن.**

40 للحصول على معلومات حول دور البيانات المتعلقة بالشيخوخة في السياسات، راجع على سبيل المثال منظمة "HelpAge International، "الممارسات الجيدة والعوائق في استخدام البيانات للسياسة والمناصرة بشأن الشيخوخة في آسيا والمحيط الهادئ"، 2015.

**مثال 6: التزامات الدول العربية بإجراء البحوث وجمع البيانات**

من تقرير التقييم، تبين أن:
"الاستراتيجية الوطنية لمصر تلتزم بتشجيع مراكز البحث والجامعات على تضمين دراسات حول كبار السن في أبحاثهم، وتحث استراتيجية الأردن على البحث العلمي حول قضايا كبار السن في كل المجالات وقواعد البيانات كأدوات لاتخاذ القرارات الحكومية، أضف إلى ذلك أن الاستراتيجية الخاصة بالمملكة العربية السعودية تحث على توفير البيانات والمعلومات الصحية المحدثة لمتخذي القرار ومقدمي الخدمات والمهتمين بصحة كبار السن. كما تلتزم الاستراتيجية الوطنية لسوريا بزيادة البحث وتحسين جودة البيانات والمعلومات الخاصة بكبار السن، وتلتزم تونس بإنشاء نظام موحد لكل البيانات المتعلقة بصحة كبار السن، ويدعو القانون الأساسي لدولة الإمارات العربية المتحدة لإنشاء قاعدة بيانات عن الانتهاكات تجاه كبار السن والخدمات المقدمة لهم والبحوث ذات الصلة".[41]

## أنواع المؤشرات[42]

يمكن أن تكون المؤشرات كمية أو نوعية. يتم التعبير عن المؤشرات الكمية بشكل عام من خلال الإحصاءات (أرقام أو نسب مئوية). ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أن في بعض السياقات، قد يكون التعبير عن البيانات بالأرقام فقط بلا معنى، وقد تكون النسب المئوية بمثابة أدوات أفضل لعكس المعلومات المطلوبة. تغطي المؤشرات النوعية أي معلومات يعبَّر عنها بشكل سردي. يمكن أيضًا تصنيف مؤشرات حقوق الإنسان النوعية والكمية على أنها مؤشرات مستندة إلى الحقائق وقائمة على الأحكام.

### المؤشرات الكمية:

مستندة إلى الحقائق: مؤشر يعبر عنه بشكل كمي ويستند إلى معلومات عن أشياء أو حقائق أو أحداث يمكن، من حيث المبدأ، ملاحظتها والتحقق منها بشكل مباشر. أمثلة: عدد كبار السن المسجلين في التعليم أو التدريب، أو النسبة المئوية لكبار السن العاملين من إجمالي الأشخاص العاملين.

قائمة على الأحكام: مؤشر يعبر عنه بشكل كمي ويستند إلى المعلومات التي تمثل تصورًا أو رأيًا أو تقييمًا أو حكمًا، باستخدام، على سبيل المثال، المقاييس الأساسية/الترتيبية. أمثلة: النسبة المئوية لكبار السن الذين عولجوا في مستشفى (س) والذين يعتقدون أنهم عولجوا بكرامة؛ أو النسبة المئوية لكبار السن الذين يعتقدون أن السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي عادلة ومناسبة.

### المؤشرات النوعية:

مستندة إلى الحقائق: مؤشر يعبر عنه في بشكل سردي، تصنيفي، ويستند إلى معلومات عن أشياء أو حقائق أو أحداث يمكن، من حيث المبدأ، ملاحظتها والتحقق منها بشكل مباشر.
أمثلة: حالة التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الخاصة بالبلد (س) (تصديق/توقيع/عدم اتخاذ إجراء)؛ أو وصف واقعي لحدث يتضمن أعمال عنف جسدي ومرتكب العنف والضحية.

قائمة على الأحكام: مؤشر يعبر عنه في بشكل سردي، وليس بالضرورة تصنيفي، وعلى أساس المعلومات التي تمثل تصورًا أو رأيًا أو تقييمًا أو حكمًا. أمثلة: آراء كبار السن حول سبب اعتبار نظام الضمان الاجتماعي في البلد (س) غير ملائم؛ آراء حول كيفية تحسين نظام الضمان الاجتماعي؛ أو آراء كبار السن بشأن ما يحتاج إلى تحسين فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها الدولة لضمان الحق في التحرر من العنف أو الإهمال.

41 تقرير التقييم، 4-1-3، ص 17.

42 معلومات مستندة إلى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "مؤشرات حقوق الإنسان - دليل للقياس"، 2012.

### 4.2.3 صياغة السياسات وإعدادها

المرحلة التالية هي أن تشرع اللجنة أو الآلية الوطنية في وضع محتوى السياسات.

**يجب أن يحتل صوت كبار السن وممثليهم مكانة عالية في تحديد مجالات السياسة والخيارات والأولويات. يجب إجراء مشاورات شاملة وهادفة وفعّالة مع كبار السن. كما ينبغي استخدام النطاق الكامل لإطار الصوت الذي نوقش سابقًا** (راجع الإطار 9، القسم 3-1-10).

يجب أن تبدأ الآلية الوطنيــة بعد ذلك في مناقشـة نتائج عملية التشاور التي أجريت في وقـت سابق والمعلومات التي أُفصح عنها عن طريق جمـع البيانــات وأي مراجعــات ودراســات وتحليـلات أخرى. من المهم أن نتذكر أنه جنبًا إلى جنب مع وضع السياسات الخاصة بكبار السن، ينبغي أيضًا إعادة النظر في السياسات الأخرى ذات العلاقة بكبار السن والتي خضعت للتقييم مسبقًا (راجع القسم 3-2-2) من أجل تحديـد مجالات العمل المطلوبة من حيث معالجة الثغرات أو تعديل السياسات أو البرامج القائمة.

ينبغي أن يركز محتوى السياســات والبرامــج في المقام الأول على المجالات العشـرة لحقـوق كبــار السن. وهي الحق في المساواة وعدم التمييز ؛ الحق في الاستقلالية؛ الحق في التحـرر من العنف وسوء المعاملــة والإهمــال؛ الحق في الدعــم والرعايـــة للعيش المستقـل؛الحق في الصحة؛ الحق في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي؛ الحق في العمل والتعليم والتعلم مدى الحياة والمشاركة في المجتمــع، بما في ذلك الحيــاة العامــة، والحق في الوصول إلى العدالــة. من الأهمية بمكان أن نتذكر أن هذه ليست حقـوق الإنسـان الوحيــدة لكبــار الســن.و يجــب أيضـًا الإهتمام بمعالجة مجالات الحقوق الأخـرى، اعتمادًا على السيـاق الوطنــي (راجع التفاصيل في القسم 3-1).

> من الضروري توفير الموارد المالية لمجموعة العمل والخبراء اللازمين لتسهيل عملها. غالبًا ما يكون من المفيد أن يتضمن الفريق متخصص في تصميم الإستراتيجية أو تصميم السياسات لتسهيل عملية التشاور.

يجب أن تضمن السياسات معالجة التمييز المباشر وغير المباشر ضد كبار السن من منظور كبار السن. كما يجب أن تتضمن أيضًا تحقيق المساواة لكبار السن في التمتع بالحقوق، مع التركيز بشكل خاص على النساء كبيرات السن.
(راجع القسم 3-2 "عدم التمييز والمساواة").

من المهم أن نتذكر أن السياسات والبرامج القائمة على حقوق الإنسان يجب أن تهدف إلى تحقيق التزامات الدول باحترام الحقوق وحمايتها والوفاء بها (راجع االقسم 2-1-أ). يجب أن تهدف أيضًا إلى تمكين كبار السن، بوصفهم أصحاب حقوق، من المطالبة بحقوقهم. ولتحقيق ذلك، لا بد من رفع مستوى الوعي، ووضع تدابير للعدالة والمساءلة ولهذا فإن ضمان دمجها في محتوى السياسات أمر غاية في الأهمية.
تتطلب هذه المرحلة عادة عقد عدد من الاجتماعات التفصيلية. من الضروري تفويض كل المشاركين في عملية المشاورة من قبل مؤسساتهم، وأن تمنحهم الوقت المطلوب لإنهاء العملية بشكل مرضٍ.[43]

43 يتضمن "دليل التنفيذ الوطني لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة" مناقشة تفصيلية بشأن تطوير النقاش حول وضع السياسات في مختلف المجالات بما في ذلك الصحة والرعاية طويلة الأجل والمشاركة السياسية.

### 5.2.3 التخطيط

بعد صياغة السياسة وموافقة الآلية الوطنية عليها، تبدأ عملية التخطيط. هذه العملية ضرورية لضمان أن تصبح السياسة حية وقابلة للتحقيق ويجري تنفيذها. قد تحدد الخطط بشكل قطاعي. كما تحتاج الخطط إلى توضيح الأنشطة وطرق التنسيق والأطر الزمنية والقيادة المعينة لكل نشاط. يجب أن تكون الخطط محددة وقابلة للقياس والتحقيق، وواقعية، و ذات إطار زمني واضح.

**من المهم أن تتضمن الخطط مؤشرات واضحة وقابلة للقياس للتقدم، بما في ذلك المؤشرات النوعية والكمية.**

يمكن إعطاء جزء من مسؤولية تحديد المعلومات الخاصة بهذه المؤشرات وجمعها إلى مكاتب الإحصاء الوطنية. يجب أن تتضمن عملية التخطيط إعادة النظر في نتائج فحص السياسات والبرامج الحالية التي حدثت في وقت سابق (راجع القسم 3-2-2) لتقييم تأثيرها؛ فعاليتها من حيث التكلفة، والاستدامة، علاوة على القدرة على تحمل التكاليف وقضايا الحوكمة. كما سيأخذ في الاعتبار البنية التحتية المتاحة وما إذا كانت ثمة ضرورة للتحسين في أي من هذه المجالات. يجب أن تضمن الخطط معالجة نتيجة هذا التقييم.

**يجب أن تهدف الخطط إلى تيسير حقوق الإنسان لكبار السن وتعزيزها وتوفيرها. يجب أن تكون الخدمات متاحة ويسهل الوصول إليها ومقبولة وذات جودة عالية**

(راجع القسم 2-1-أ).من الضروري أن تتضمن السياسات والخطط إمكانية الوصول إلى آليات الشكاوى وسبل الإنصاف الفعالة لكل جوانب حقوق الإنسان لكبار السن.يجب أن يكون كبار السن على دراية بآليات المساءلة القائمة وأن يكونوا قادرين على الوصول إليها، ليتمكنوا من الوصول إلى آليات المساءلة وسبل الإنصاف. لذا، يجب إدراج التوعية بهذه الآليات في السياسات و الخطط. (راجع المزيد عن المساءلة في القسم 3-2-10 "الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم").

### 6.2.3 الموازنة

بعد صياغة الخطة، تحسب الآلية الوطنية الموازنة اللازمة لتنفيذها. تظهر التجربة أنه في كثير من الأحيان لا تحصل السياسات والخطط على موافقة رسمية دون حساب واضح للموازنة.وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي مرحلة حساب التكلفة، وليس تحديد كيفية تمويل السياسة. في هذه المرحلة، ستُحتسب تكلفة الأنشطة المختلفة في الخطة إلى أقرب تقدير ممكن. من المهم الانتباه إلى كل التكاليف، بما في ذلك التكاليف غير المنظورة مثل خسائر تحويل العملات أو الرسوم المصرفية، إن وجدت وكانت كبيرة. هذه خطوة مهمة لتقييم ما إذا كانت الخطة واقعية أم أنها طموحة للغاية. إذا أظهرت الموازنة أن الخطة مكلفة للغاية، فيجب إجراء مناقشة بشأن الأنشطة التي يجب إعطائها الأولوية وتلك التي يمكن إسقاطها أو تأخيرها. ستكون موازنة الخطة عبارة عن مجموع الأنشطة المختلفة المتفق عليها.

### 7.2.3 الموافقة

بعد وضع السياسة والخطة والموازنة واتفاق الفريق العامل عليها، ترسل المعلومات إلى الهيئة المعينة داخل الدولة للموافقة عليها. قد تكون هذه الهيئة مجلس الوزراء أو البرلمان؛ وقد تستغرق هذه العملية بعض الوقت، حيث قد يكون لدى السلطة المكلفة بالموافقة بعض التعليقات على السياسة والخطة وتتطلب إجراء تعديلات. قد يكون من الضروري الذهاب والإياب مرارًا وتكرارًا حتى تصدر الموافقة على السياسة والخطة بشكل نهائي.

### 8.2.3 التمويل

بعد الموافقة على السياسة والخطة، حان الوقت لضمان تمويلها؛ فثمة طرق مختلفة للقيام بذلك. في أحد النماذج، تساهم الوزارات أو الهيئات الرسمية المختلفة ماليًا في الخطة حسب العمل المطلوب منها. في نموذج آخر، تمول الخطة بالكامل من الموازنة المركزية للحكومة.

في نموذج ثالث، يتم تمويل الخطة من خلال التمويل الدولي بما في ذلك المساعدات الخارجية وهيئات ووكالات الأمم المتحدة.

**الوضع المثالي في ذلك هو أن يتم تمويل الخطة من المصادر الوطنية . إذا كان هناك عجز في المصادر الوطنية، فيمكن البحث عن تمويل خارجي لاستكمال التمويل الوطني.** يمكن تشجيع القطاع الخاص، وينبغي تشجيعه، على المساهمة في تمويل الخطة، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن إنشاء صندوق لتوفير الموارد للسياسة والخطة حول الشيخوخة.

> من المهم أن تساهم الحكومة في تمويل الخطة لإظهار التزامها تجاهها.

**غالبًا لا تنفذ السياسات والخطط، أو تنفذ بشكل جزئي بسبب الموارد المالية المحدودة المخصصة. يضمن التمويل الوطني للخطط وجود ملكية وطنية والتزام بالخطة.**

### 9.2.3 التنفيذ

في مرحلة التنفيذ، يجب على كل صاحب مصلحة له دور في السياسة والخطة أن يتحمل مسؤولياته ويبدأ المهام المطلوبة.

يجب الاتفاق على متطلبات التنفيذ والهياكل الضرورية في هذه المرحلة. يشمل هذا دور نقاط الاتصال للشيخوخة وآليات الشيخوخة الأخرى علاوة على ذلك، يتطلب التنفيذ التنسيق بين الجهات الحكومية لإدماج قضايا الشيخوخة في مختلف السياسات ذات الصلة؛التعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين؛ بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي تعمل مع كبار السن أو تمثلهم، والتوعية بالقضايا التي تهم كبار السن، بما في ذلك من خلال الحملات العامة؛ وبناء قدرات المؤسسات والموظفين لتطوير المبادرات التي تعالج هذه القضايا.

**يجب أن تهدف التغييرات التي تحققت من تنفيذ السياسات الخاصة بكبار السن إلى إعمال تمتعهم بحقوق الإنسان الخاصة بهم؛ ويجب أن تعكس تطلعات كبار السن ومشاعرهم واحتياجاتهم.**

**يقاس ذلك من خلال تقييم مدى مساهمة السياسات والخطط في تحقيق التزامات الدول باحترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها، من خلال تيسير الحقوق وتعزيزها وتوفيرها، بما في ذلك من خلال الخدمات المتاحة والتي يمكن الوصول إليها والمقبولة وذات النوعية الجيدة. كما يجب إجراء التقييم من خلال مشاركة كبار السن.**

لذلك، من الضروري عقد اجتماعات منتظمة بين الشركاء المنفذين. يمكن عقد هذه الاجتماعات كل شهرين إلى ثلاثة أشهر لكل أصحاب المصلحة المشاركين في كل قطاع.

من المستحسن أيضًا عقد اجتماع للمجموعة المشاركة في عملية التنفيذ بأكملها كل 6 أشهر. تسمح هذه الاجتماعات بتبادل المعلومات وتنسيق أفضل وتحديد التحديات والفرص.

### 10.2.3 الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم

يجب أن تشارك الأطراف المعنية داخل الحكومة وخارجها في إعداد عملية مراقبة تنفيذ السياسات والخطط، وقياس التقدم المحرز، والنظر في تأثيرها، علاوة على تحديد ما إذا كانت تحقق أهدافها المرجوة. من المهم تعيين هيئة أو فريق يكون مسؤولًا عن قيادة عملية الرصد والتقييم.

**ينبغي أن يكون الرصد والتقييم مفتوحين وشاملين وقائمين على المشاركة وشفافين لجميع الأفراد. كما ينبغي أن يركزا على تأثير السياسة على كبار السن من خلال منظور كبار السن، مع التركيز بشكل خاص على من يعانون من التهميش والحرمان. لذلك، يجب إشراك كبار السن وممثليهم في أي فريق يُنشئ لقيادة عملية الرصد والتقييم.**

**يجب تضمين الرصد والتقييم وإطار النتائج في السياسات والخطط. يستند إطار النتائج، في النهج القائم على حقوق الإنسان، إلى إعمال الدولة للحقوق بصفتها الجهة المسؤولة، وقدرة كبار السن بصفتهم أصحاب حقوق على المطالبة بحقوقهم. لذلك يجب أن تحلل النتائج وتتناول قضايا عدم المساواة والممارسات التمييزية وعلاقات القوة غير العادلة التي غالبًا ما تكون في صميم عدم تمتع كبار السن بحقوق الإنسان.**

**تعد مشاركة كبار السن وممثليهم في الرصد والتقييم ضرورية لجمع المعلومات حول التأثير الفعلي للسياسات على حياة كبار السن، ولتحديد الثغرات أو التناقضات أو المشاكل.**

#### أ- الرصد

يتضمن الرصد تقييمًا منهجيًا للتقدم المحرز نحو تحقيق النتيجة المرجوة. إنها عملية مستمرة ومتواصلة لجمع البيانات والمعلومات، والتي توفر الأساس لصنع القرار والتعلم والعمل والاستعداد للتقييمات المستقبلية. يجب تضمين الرصد في السياسات والخطط مع إطار واضح يشير إلى ما يجب رصده، وبواسطة من، ومتى، وكيف، وما إلى ذلك.

قد يتخذ الرصد أشكالًا مختلفة. عادة ما تكون عملية داخلية، بناءً على التقارير المقدمة من مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في التنفيذ. يجب تحديد شكل ودورية تقديم التقارير مسبقًا. قد يُتفق على تقديم التقارير من كل قطاع مشارك في التنفيذ كل عام لخطة تمتد من ٣- ٤ سنوات على سبيل المثال.

ثم تناقش في اجتماع للمجموعة كاملة. يسمح هذا التقرير المنتظم بإجراء تعديلات إذا لزم الأمر. يمكن أن يشمل ذلك التقارير الدورية على المستوى الوطني، مثل التقارير الحكومية حول تحقيق الخطط وفقًا للمؤشرات التي وضعت بالفعل في الخطة؛ أو من خلال تقارير من الوزارات إلى البرلمان؛ أو من خلال التدقيق البرلماني. إن مراقبة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإشراكها، على وجه الخصوص تلك التي تعمل في مجال حقوق كبار السن، تعتبر أيضًا آلية مهمة للغاية.

من الضروري أن يشارك كبار السن أنفسهم في عملية الرصد، لأنهم هم من يمكنهم تقييم تأثير السياسات والخطط على حياتهم بشكل أفضل.

### المثال 7: المعلومات والبيانات الأفضل تساعد في إصلاح السياسات[44]

في عام 2011، قدمت الفلبين معاشًا اجتماعيًا مرتبط بالدخل. تعني المعايير الصارمة أن الأشخاص الذين يبلغون من العمر 77 عامًا أو أكثر، والذين يعانون من الضعف أو الإعاقة مع عدم وجود دخل أو دعم عائلي، هم فقط المؤهلون لهذا المعاش. استبعد هذا الملايين من كبار السن. أجرت مجموعة من المنظمات بما في ذلك منظمة HelpAge International ، بعد أربع سنوات من البرنامج، دراسة جدوى حول توسيع البرنامج إلى معاش اجتماعي شامل لا يتخلف فيه احد عن الركب. وجدت الدراسة أن البيانات المتعلقة بكبار السن لم تكن كافية لدراسة الدخل بشكل فعال في وقت متقدم من الحياة. ولم تكن البيانات مصنفة جيدًا، وغالبًا ما كانت مرتبطة بفئة عمرية واحدة فقط من 60+ أو 65+. قررت المنظمات تحسين البيانات الموجودة وإنتاج تحليل أكثر تفصيلًا، مصنفًا حسب العمر والجنس والإعاقة والموقع. وقد كشف هذا عن عدد من الحقائق التي لم تكن معروفة من قبل، بما في ذلك أن معظم كبار السن لا يمكنهم الاعتماد على أطفالهم البالغين كمصدر رئيسي لدعمهم. كما أظهر أن من خلال جعل برنامج المعاشات التقاعدية شاملًا، يمكن للحكومة خفض معدل الفقر الوطني وانتشال أكثر من 3 ملايين فلبيني من الفقر. استُخدم هذا البرنامج لإصلاح نظام المعاشات التقاعدية الحالي. ونتيجة لذلك، فقد أضيف 200.000 شخص إضافي إلى برنامج المعاشات الاجتماعية في عام 2018.

## ب- التقييم

يمكن فهم التقييم على نطاق واسع على أنه عملية تقييم ليس فقط النتائج المتوقعة أو الفعلية من تنفيذ الخطة، ولكن أيضًا العمليات التي تساهم في هذه النتائج. فهو تقييم منهجي لتصميم الخطط وتنفيذها ونتائجها بناءً على مجموعة من المؤشرات التي وضعت مسبقًا لأغراض التقييم. لذلك، يجب أن يرتبط التقييم بكل من عملية تطوير السياسات والخطط ونتائجهم؛ فمثل الرصد، يجب دمج التقييم في السياسات والخطط.

يمكن إجراء التقييم أثناء استمرار تنفيذ الخطة (على سبيل المثال تقييم منتصف المدة) أو عند اكتمالها (التقييم النهائي).

التقييم هو عملية تقودها جهات خارجية. من المهم أن ينفذ التقييم خبير أو مجموعة مستقلة عن عملية وضع السياسة. كما يجب أن يكون لديهم خبرة في النهج القائم على حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بكبار السن.

يجب أن يركز التقييم في المقام الأول، ليس فقط على ما إذا كانت السياسة والخطط قد نفذت أم لا، بل على تأثيرها الاجتماعي وفعاليتها. كما يجب التركيز على العملية، لا سيما كيفية وضع السياسات والخطط، ودور كبار السن في هذه العملية.

لذلك من المهم اعتماد عملية التقييم على جمع المعلومات من كبار السن للتأكد من أنها تعكس تجاربهم ووجهات نظرهم، ولتقييم درجة مشاركتهم في العملية. ويجب أن يشمل تحليل المعلومات وتقييمها أيضًا كبار السن والأشخاص من ذوي الخبرة في مجال حقوق كبار السن.

44 يستند هذا المثال إلى منظمة HelpAge International "الشيخوخة وأهداف التنمية المستدامة – ست خطوات لإدماج كبار السن"، دراسة الحالة، ص 9.

## ج- المساءلة

يعد الرصد والتقييم أداتين مهمتين للمساءلة حول اتساق السياسات والنتائج. تركز المساءلة في النهج القائم على حقوق الإنسان، والتي في حد ذاتها مبدأ هام من مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان،على تقييم ارتباط محتوى السياسات والخطط بالتزامات حقوق الإنسان؛ وكذلك قياس مدى الجهود المبذولة في تنفيذ السياسات والخطط، علاوة على تأثير هذه السياسات والخطط على كبار السن ونتائجها.

لذلك، ستقيس عملية المساءلة مدى ملاءمة السياسات والخطط لكبار السن فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم؛ وما هي عناصر السياسات والخطط التي لم تنجح، ولماذا، ومن المسؤول عن إخفاقها.

سيسمح هذا بالتمحيص العام، والتدقيق بشكل خاص من قبل كبار السن والمنظمات التي تمثلهم، كما يوفر خطوات مهمة للتعلم منها للمراحل التالية. يتحقق ذلك من خلال رصد كيفية تأثر حقوق كبار السن، فضلًا عن توافر سبل الإنصاف عندما تسوء الأمور. من خلال ذلك، يصبح أصحاب المسؤولية في الدولة مسؤولين أمام أصحاب الحقوق. يتطلب توافر سبل الإنصاف وإمكانية الوصول إليها حين تسوء الأمور كعنصر أساسي من عناصر المساءلة، زيادة وعي كبار السن وأولئك الذين يدعمونهم بسبل الإنصاف وكيفية الوصول إليها إذا لم تنفذ الالتزامات وتحولت إلى حقيقة واقعة، يكون هناك شخص ما أو مؤسسة ما في موضع المسائلة.

### مثال 8: الدروس المستفادة من المساءلة في تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان للرعاية طويلة الأجل لكبار السن في اسكتلندا [45]

في عام 2016 ، نفذت سكوتش كير (Scottish Care) مشروعًا مدته 15 شهرًا يهدف إلى فحص تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في عملية تقديم الرعاية والدعم لكبار السن . صدر تقرير في عام 2017 يفحص ما إذا كانت نتائج المشروع تستخدم نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان في الممارسة العملية وكيفية ذلك. يوضح التقرير كيف يمكن تحقيق كل مبدأ من مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان من خلال نتائج المشروع على المدى القصير والطويل. ثم يستخدم التقرير ثلاث دراسات حالة أو قضايا لتقييم ما إذا كانت ثمة عوائق تحول دون تحقيق نهج قائم على حقوق الإنسان من خلال المشروع. إحدى القضايا التي تم البحث فيها هي النتيجة المخطط لها أن يكون كبار السن واثقين من الوصول إلى اموالهم الشخصية واستخدامها في سياق الوصول الى اختيارهم المفضل، أيهما قد يكون ذلك. توصل التقرير إلى أن المساءلة في هذا الصدد ستتطلب زيادة الوعي لدى كبار السن ومن يدعمهم، فبدون المعرفة والوعي بما يحق للفرد، استحالة محاسبة أي شخص. لذلك، كانت المعرفة والوعي والفهم من العوائق الرئيسية التي تم تحديدها في ما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان في هذا السياق. نتيجة لذلك، خلص التقرير إلى أنه لا يمكن أن تخضع الشراكة في إطار المشروع ولا ممارس المهنة للمساءلة، وأن هذا يحتاج إلى تصحيح في المستقبل.

45 "تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان للرعاية طويلة الأمد لكبار السن: مجموعة أدوات لمقدمي الرعاية"، الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مارس 2017.

## د- التعلم

تسمح عملية الرصد والتقييم بتعلم الدروس وتحديد المشكلات والفجوات والفرص والتحديات. إن فهم ما نجح بشكل جيد، وما لم ينجح، ولماذا نجح أو لم ينجح، وما ساهم في النتائج، وما إلى ذلك، لهو أمر مهم لعملية قائمة على الأدلة لإصلاح السياسات وتحسينها. يمكن استخدام المعلومات التي جمعت والدروس المستفادة منها لبدء الدورة مرة أخرى: أي عملية وضع السياسة والخطة الجديدتين. ويجب أن يبدأ التخطيط لهذه العملية قبل الوقت الذي من المقرر فيه انتهاء إطار السياسة الحالية والخطة.

يجب أن يشارك كبار السن في عملية التعلم، بحيث تحدث من منظورهم وخبراتهم الفعلية، ومن خلال أصواتهم الخاصة.

يعد تخطيط السياسات وصياغتها، وموازنتها المستجيبة للعمر ، بالإضافة للرصد والتقييم والمساءلة والتعلم المستجيب للعمر أمرًا ضروريًا لضمان السياسات التي تضمن إعمال حقوق كبار السن من الرجال والنساء. كما تعد المشاركة الهادفة لكبار السن وإدماجهم من خلال الخطوات المختلفة في وضع السياسات أمرًا أساسيًا لضمان السياسات المستجيبة للعمر.

## الاستنتاجات

كبار السن متساوون مع أي شخص آخر في الحقوق والكرامة. ومع ذلك، فإن حقوق كبار السن ظلت لفترة طويلة غير معترف بها وغير محمية. يتعرض كبار السن للتمييز بشكل منهجي؛ فهم ببساطة غير قادرين على التمتع بحقوقهم.

غالبًا ما تركز القوانين والسياسات والخطط وخطط التنمية وجمع البيانات والمعلومات والبحوث على مجموعات أخرى من السكان وتتجاهل كبار السن. عندما تُتخذ خطوات لجمع المعلومات أو وضع قوانين أو سياسات أو خطط تتعلق بكبار السن، فغالبًا ما يقوم بها آخرون، وليس من خلال مشاركة كبار السن وتصورهم، لا سيما أولئك الذين عانوا من التهميش بشكل إضافي. وبالتالي، فإن التصورات والقوالب النمطية لكبار السن تؤدي إلى صياغة قوانين وسياسات وخطط وتدابير لا تعكس بالضرورة واقعهم وحياتهم المعيشية وآرائهم وتطلعاتهم، وانما يتم تبني نهجًا قائمًا على الاحتياجات المتصورة، وليس على حقوق الإنسان المتساوية.

حان الوقت لإجراء التغيير. حان الوقت لوضع حد للتصورات والقوالب النمطية عن كبار السن.
ولذلك، ثمة ضرورة ماسة لوضع سياسات وخطط وقوانين وتدابير وإجراءات تركز على إعمال حقوق الإنسان لكبار السن. ويجب أن يكون كبار السن في جوهر هذه العملية. كما يجب أن ترشد آراءهم وخبراتهم محتوى أي قوانين وسياسات وتدابير تتعلق بكبار السن، ويجب ضمان مشاركتهم الكاملة والهادفة في كل مراحل العملية، كما من المهم أن تكون توصيات السياسة منظمة بشكل جيد.

يوفر النهج القائم على حقوق الإنسان، والذي يقوم على مبادئ المشاركة والإدماج والمساءلة وسيادة القانون وعدم التمييز والمساواة، أداة مهمة للغاية لإعمال حقوق كبار السن في السياسات والخطط كأصحاب حقوق.

يجب أن تتعلق السياسات بكل حقوق الإنسان لكبار السن، مع التركيز بشكل خاص على المجالات العشرة ذات الأولوية. ومع ذلك، فمن المهم للغاية اعتماد سياسات فعالة عبر القطاعات لتجنب فصل الحقوق عن بعض، الأمر الذي له تأثير خطير في تقويض فعالية إعمال حقوق الإنسان.

يجب تمكين كبار السن من المشاركة الهادفة في مختلف خطوات وضع السياسات. فمن الضروري ألا يقتصر دورهم على التشاور لجمع وجهات نظرهم حول أوضاعهم وأولوياتهم. بل يستلزم تمكين كبار السن وممثليهم من توجيه العملية كاملة والتأثير عليها. يجب تحديد تدابير المساءلة وضمان معالجة المشاكل في السياسات والخطط، والفشل في تنفيذها، من خلال مشاركة كبار السن ومن خلال صوتهم. هذا ويجب أن تضمن السياسات معالجة التمييز المباشر وغير المباشر ضد كبار السن من منظور كبار السن انفسهم. كما يتعين أن تضمن تحقيق المساواة لكل كبار السن في التمتع بالحقوق، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء كبيرات السن.

إن النهج الذي يضع كبار السن في محور عملية وضع السياسات والخطط الهادفة إلى إعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم، وتمكينهم من التمتع بهذه الحقوق، يجب أن يوجه كل السياسات والخطط الخاصة بكبار السن.

# المراجع


## وثائق منظمة HelpAge International

- منظمة HelpAge International و صندوق الأمم المتحدة للسكان "حقوق كبار السن - مراجعة للاستراتيجيات الوطنية لكبار السن في المنطقة العربية"، 2020

- منظمة HelpAge International, "ورقة إحاطة لجلسة العمل الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة" 2011

- منظمة HelpAge International, "الممارسات الجيدة والعوائق في استخدام البيانات للسياسة والدعوة بشأن الشيخوخة في آسيا والمحيط الهادئ"، 2015

- منظمة HelpAge International ، "إطار منظمة HelpAge International المتعلق بصوت كبار السن، 2019.

- منظمة HelpAge International "سبعة مبادئ لاستجابة الصحة العامة القائمة على الحقوق لجائحة كوفيد 19

- منظمة HelpAge International، "إدراج كبار السن في أهداف التنمية المستدامة ضروري لعدم تخلف أحد عن الركب"

- منظمة HelpAge International ، "الشيخوخة وأهداف التنمية المستدامة - الرسائل الرئيسية لضمان سياسات شاملة للعمر"

- منظمة HelpAge International ، "الشيخوخة وأهداف التنمية المستدامة – ست خطوات لإدماج كبار السن"

- منظمة HelpAge International ، " تحمل العبء الأكبر جراء تأثير جائحة كوفيد 19-على كبار السن في المنطقة الأوروالاسيوية والشرق الأوسط - رؤى من عام 2020"، 2021.

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالدول العربية وجامعة الدول العربية، "الشيخوخة وجائحة كوفيد 19 في الدول العربية: عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب".

صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تسريع الوعد تقرير قمة نيروبي في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية".

- صندوق الأمم المتحدة للسكان، "معالجة شيخوخة السكان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - نهج دورة الحياة"، 2020

## إدارات وهيئات الأمم المتحدة

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، "شيخوخة سكان العالم 2019-أبرز الملامح".

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "الشيخوخة و التنمية"، تقرير التنمية البشرية، 2015.

-لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية "النهوض بتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة في الدول العربية"، 2019.

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة المُشكَّل لغرض تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن".

- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان"

- الأمم المتحدة، "تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"، 1994.

- إدارة الشؤون السياسية والاجتماعية بالأمم المتحدة – الشيخوخة، "خطة عمل مدريد وتنفيذها".

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، "دليل التنفيذ الوطني لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة"، 2008.

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، المشاركة الهادفة لكبار السن والمجتمع المدني في صنع السياسات – صياغة عملية إشراك ومشاركة أصحاب المصلحة ، مذكرة المبادئ التوجيهية 2021.

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، "مبادئ توجيهية لتعميم الشيخوخة"، 2021.

- إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "إرشادات لمراجعة وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة - نهج تشاركي تصاعدي" 2006.

- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان"، 2011.

- مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "مؤشرات حقوق الإنسان- دليل للقياس"، 2012.

**هيئات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية كبار السن**

- الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان

- الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة المُشكَّل لغرض تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن

**قرار الجمعية العامة**

- "70/1 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

**آخرين (المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية)**

- جامعة بوينت بارك، "المراحل الخمس لدورة صنع السياسات"، 2021.

- مؤسسة Age UK "إحاطة: حقوق الإنسان لكبار السن ورعايتهم الشاملة" 2017.

-حان الوقت لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق كبار السن - كيف أظهرت جائحة كوفيد - 19 ضرورة حماية حقوقنا في سن الشيخوخة"، أغسطس 2020.

- الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان "تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان للرعاية طويلة الأمد لكبار السن: مجموعة لمقدمي الرعاية مارس 2017.

- معهد راؤول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، الفقه العربي في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان"، 2016.

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)
المكتب الإقليمي للدول العربية ،
٧. أ شارع النهضة، تقاطع شارع #٢٢
سرايات المعادي
القاهرة، مصر
arabstates.unfpa.org

UNFPA Arabic
@UNFPA_Arabic
UNFPA Arabic
unfpaarabic

منظمة HelpAge International
ص. ب. 78840، الطابق الرابع ، 35-41 Lower Marsh
London SE1 7RL المملكة المتحدة
هاتف رقم +44 (0) 20 7278 7778
info@helpage.org
www.helpage .org

HelpAge International
@HelpAge